إشكـــاليَّـــة

عدم احتجاج سيبويه بالحديث وعدم رفع ما أورده حديثًا .

دَرْك منـزعِهِ وعرض حجَّتِهِ.

إعداد

د / فهيد بن رباح بن فهيد الرَّباح

أستاذ النَّحو والصَّرف المساعد في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

كليَّة اللغة العربيَّة-جامعة الإمام محمَّد بن سعودٍ الإسلاميَّة

١٤٤٣هـ = ٢٠٢١م

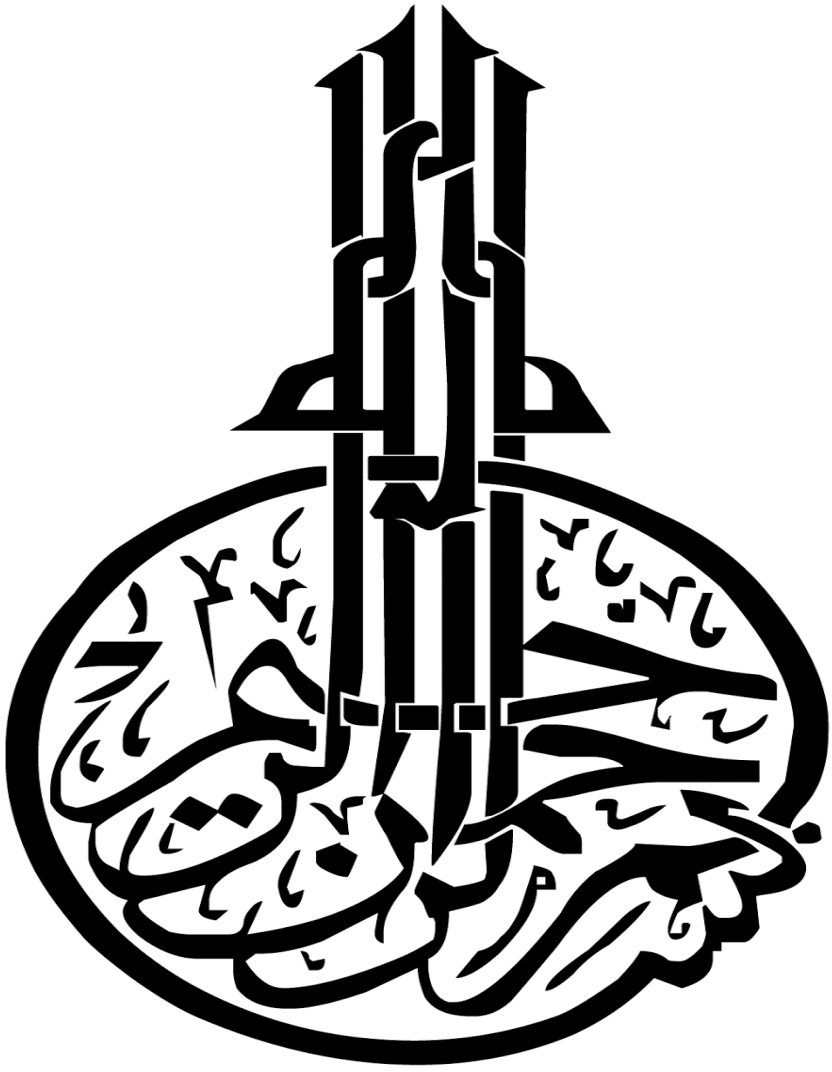

إشكاليَّة عدم احتجاج سيبويه بالأحاديث وعدم رفع ما أورده حديثًا.. دَرْك منزعِهِ وعرض حجَّتِهِ.

فهيد بن رباح بن فهيد الرَّباح
قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كليَّة اللغة العربيَّة، جامعة الإمام محمَّد بن سعودٍ الإسلاميَّة، الرياض، السعودية.
البريد الإلكتروني:
fhrabah@gmail.com

ملخص البحث

يحاول هذا البحث الوصول إلىٰ السَّبب الحقيقيِّ الَّذي من أجله لم يحتجَّ سيبويه بالحديث النَّبويِّ في كتابه (الكتاب)، وأنَّه عمد إلىٰ ذلك قصداً، فليس أمره كان من جهالةٍ أو إغفال، وسار علىٰ منهجه المتقدِّمون من النَّحويِّين.

وجاء هذا البحث كاشفًا أيضًا سبب عدم رواية سيبويه الأحاديث مرفوعة ومسندة للنَّبيِّ الكريم -صلَّىٰ الله عليه وسلَّم- بل هو يوردها إيراد كلام العرب، ويسوقها سَوقه.

وأبان أنَّ الدِّراسات المعقودة في قضيَّة الاحتجاج بالحديث في النَّحو في عمومها لم تصل إلىٰ العنقود، وأنَّ ما طُرح لذلك الامتناع من أسبابٍ عند المعاصرين إن هي إلَّا تسبيب لا أسباب، وأنَّها متوهَّمة وليست بحقيقيَّة.

وينسغ هذا البحث أيضًا في نشر معالجات هذه الأسباب عند مجوِّزي الاحتجاج، وأنَّ معالجاتهم لها شابتها الانفعاليَّة والعاطفة وابتعدت في بعض

طرحها عن الموضوعيَّة والعلميَّة، وسدمها كسعُ آراء المانعين وردُّ حججهم، وارتقنت بالانحياز، ونَزَعَ بعضُها إلىٰ اتِّهام تديُّنِ المانعين انفعالاً أو المواربة بالتَّشكيك في التَّديُّن.

وقد أدَّت هذه الحالة إلىٰ ظهور عقدةٍ جعلت بعضـًا من الباحثين يجهد في السَّعي إلىٰ استطلاب أعذارٍ للمتقدِّمين، أو إلىٰ استدرار نصوصِهم وكتبِهم لعلَّها تمنُّ بشيءٍ يكون تكأةً بحيث يدفع به عن المتقدِّمين معرَّة القول بأنَّهم استنكفوا وأحجموا عن الاحتجاج بالحديث النَّبويِّ والاستشهاد به.

الكلمات المفتاحيَّة:
الاحتجاج- الاستشهاد- الحديث النَّبويُّ- الرِّواية بالمعنىٰ- الرُّواة الأعاجم.

Sibawayh's not using the Hadith as a source of the language and not attributing it to the Prophet: revealing the reason and presenting his argument

Fuhaid bin Rabah bin Fuhaid Al-Rabbah.
Department of Grammar, Syntax and Philology, College of Arabic Language, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Riyadh, Saudi Arabia.
E-mail: fhrabah@gmail.com

Abstract:

The current research attempts to explain the real reason behind the fact that Sibawayh did not quote the prophetic Hadith (the quote that supports a language usage in a particular context) in his book (Alkitab), and that he did so deliberately, it was not due to ignorance or omission, and the earliest grammarians followed his approach. This paper also reveals the reason behind that fact that Sibawayh did not attribute the Hadith to the Prophet -may God's prayers and peace be upon him-, rather it was mentioned as the sayings of the Arab.

The research shows that the studies conducted in the issue of quoting the hadith in grammar in general have not reached the real reason, and the proposed explanations for not quoting the hadith are attempts to explain the issue but could not really do so.

This paper also attempts to discuss the reasons provided by those in favor of quoting the Hadith,

and that their way of dealing with it was marred by emotionality and emotion. In fact, some of their presentations were moved away from objectivity and scientific, and were dominated by attacking the views of the opponents and refuting their arguments, and were characterized by bias. Moreover, some of them tended to accuse the religiosity of the inhibitors with emotion or questioning their religiosity.

This situation led to the emergence of a complex that caused some researchers to strive to seek excuses for the earliest grammarians, or to search for texts in their books in order to show evidence to defend them from the fact that they disapproved and refrained from quoting the Prophetic hadith.

Keywords: quoting- citation- Prophetic Hadith- narration by the meaning- A non-Arab narrators.

المقدمة

الحمد لله وحده، والصَّلاة والسَّلام علىٰ مَن لا نبيَّ بعده.

إنَّ الكتاب العزيز القرآن المجيد والسُّنَّة الغرَّاء الحديث الشَّريف هما مصدرا التَّشريع في دين الإسلام، وهما الشَّرع المطهَّر الدِّين الحنيف، وهذا أمرٌ غير مشكَّك به عند أحدٍ من المسلمين، وعلىٰ الكتاب والسُّنَّة مدار مدوَّنات الفقه. وما كُتُبُ مصنَّفاتٍ تفسير القرآن ودواوين شروح الحديث إلَّا في ركابهما تسير، وعن أهميَّتهما تكشف، بيانًا للأحكام ونصيحةً للأنام في أمر معاشهم عبادةً ومعاملاتٍ في دنياهم، وأمر معادهم مزجاة ومطمحًا لنيل أعلىٰ الدَّرجات في أُخراهم.

ومن مادَّة ذا الحديث الكلامُ علىٰ ذينك المصدرين في النَّحو وعند النَّحويِّين؛ فقراءات القرآن وَقَعَ فيها تلحين بعضها عند غيرِ واحدٍ من النَّحويِّين خاصَّةً متقدِّميهم؛ أي: ما قبل منتصف القرن الرَّابع الهجريِّ، وهذا الأمر اختلف عند النَّحويِّين المتأخِّرين؛ فإنَّهم نادراً ما خطَّؤوا قراءةً ولو من الشَّواذ، بل جهدوا في توجيه ذلك وَفقَ كلام العرب ما استطاعوا إلىٰ ذلك سبيلاً وإن بتكلُّفٍ في بعضٍ من ذلك، بل شنَّعوا بأولئك المخطِّئين للقراءات، وتندَّروا عليهم، والغريب أنَّهم ما راحوا يبتحثون فتحًا عن علَّة ذلك ولا كشفًا لسببه كما صُنِع ذلك مع الحديث الشَّريف، أو أزاحوا عن سرِّ صنيع أولئك المتقدِّمين ممَّن خطَّؤُوا القراءات؛ ولهذا قطعًا سببٌ ودافع، وقد ظهر لي من علَّة ذلك ما ظهر، وكنتُ عزمتُ أنَّ أفرد له بحثًا يستخلص أصل

المسألة، ويُبِين كشفًا للسَّبب الحقيقيِّ لذلك، والدَّافع وراءه، لكنِّي قد سُبقتُ إليه(١).

أمَّا روايات الحديث والاستشهاد والاحتجاج به فهو أصل لهذا البحث وأسٌّ له، وقد وقع نزاعٌ كبير في الاستشهاد بالحديث علىٰ تأصيل قواعد النَّحو والصَّرف والاحتجاج لها، وتقعيد الأصول النَّحويَّة، وذلك أنَّ المتقدِّمين لم يذكروا سببًا في عدم احتجاجهم ممَّا أوقع المتأخِّرين في خلافٍ، بل ووضع بعض المعاصرين في حرجٍ، ومشكلة عدم الاحتجاج بالحديث عند المتقدِّمين كحال انتقاد القراءات عندهم، فهو ممَّا خالفه المتأخرون، وحالُ

(١) وأنا أدير هذا الأمر وفي الخاطر تلك العزمة إذا الزَّميل العزيز الدُّكتور: بدر بن ناصر الجبر ينشر بحثًا بعنوان: (قراءة في موقف النَّحويِّين القدامىٰ من القراءات القرآنيَّة)، وذلك في مجلَّة (جذور) الصَّادرة من النَّادي الأدبيِّ الثَّقافيِّ بجدَّة، في عددها (٥٩) بتأريخ: صفر ١٤٤٢هـ، الصَّفحات: (٢٥٣-٣٠٠)، وقد أفاد فيه الزَّميل العزيز وأجاد، وبلغ ببحثه الغاية أو كاد، فأوفىٰ علىٰ معالمه وعوالمه واستوفاها عرضًا ودراسة وتوجيهًا، ولم يترك لمستزيدٍ فيه مزيداً، وإن كنتُ أرغب في أن لو ركَّز كثيراً وأعمل قلمه بزيادةٍ قليلاً في أنَّ الحادي للنَّحويِّين لفعل ذلك؛ هو الصِّيانة للقرآن من تسرُّب اللحن إليه، ودخول الخطأ فيه، ودفعًا للأخذ بالأوجه الضَّعيفة حفظًا لكلام ربِّ العالمين، وتنزيهًا له، وأنَّ طعن النَّحويِّين في تلك القراءات هو دون القرآن لا فيه، وعنه لا به، وأنَّ الدَّافع لهم في الطَّعن في قراءات القرُّاء؛ هو تفريقهم بين القراءات والقرآن، وكذلك عدم تحقُّق ثبوت تواتر القراءة المطعون فيها لديهم.
http://juthoor.adabijeddah.com/images/series/jouthour59.pdf

سببِ ذلك في الحديث كالحال في القراءات من إغفال بحث سبب ذلك لولا ما فعله أبو حيَّان وما دوَّنه وسأل به أستاذه وبه شُنِّع بابنَي مالكٍ وخروفٍ، ومن عُلقة هذا الحديثِ الحديثُ عن احتجاج سيبويه بالحديث أو امتناعه حيث إنَّه إمام النَّحويِّين، وكان أمر احتجاجه شغلاً شاغلاً إذ وقع به نزاع عند المعاصرين بين لا ونعم.

ومن عجبٍ أنَّ أبا حيَّان (ت ٧٤٥هـ) قد تعنَّف علىٰ مخطِّئي القراءات وتشدَّد في النَّكير عليهم، وهو هو من شَنَّع بابن مالكٍ (ت ٦٧٢هـ) وثرَّب عليه احتجاجه بالحديث وإكثاره من الاحتجاج بالحديث.. فيا سبحان الله! قلتُ: ليس هذا منه تناقضـًا ولا غضاضة فلا هولَ، بل أمر ذلك أنَّ منزعه في تخطئة مخطِّئي القراءات غيرُ منزعه في تخطئة المحتجِّ بالأحاديث.

ومِن ثَمَّ كان دَرْكُ المنازع ومعرفة الأسباب الحقيقيَّة لذلك أمرٌ متعيِّن لا التَّسبيب المتخيَّل لها، وإعمال النَّظر للوصول إليها وتحصيل الدَّوافع مطلب ملحٌّ، وهو من أسدِّ الأمور الَّتي تجعل التَّصوُّر صحيحـًا، والنَّظر صائبـًا، والتَّنظير مصيبـًا.

وقد تشرَّب قضيَّةَ الاحتجاج الأساتذة اللغويُّون المعاصرون من المتخصِّصين بالدَّراسات النَّحويَّة، وجالوا فيها بجولاتٍ وتنوَّعت طرقهم في المعالجة؛ فبعضهم استزاد في الأسباب تسبيبـًا، وآخرون كرَّروا ما قيل سابقـًا من عللٍ وأسباب، ووَقَعَ في جهد بعضهم شططٌ وجَنَفٌ أخرجه من حيِّز العلميَّة إلىٰ الطَّعن في النِّيَّة والدِّيانة بمَن قالوا بالمنع، وممَّا يستوجب علىٰ كلِّ حريصٍ أن يحسن الظَّنَّ بالمتقدِّمين من النَّحويِّين، ويلزمه أن يفاتح بالنَّظر

للقضيَّة من جديدٍ كيما يعرف سبب ذلك، ويدفع التُّهمة عن الأسلاف أهل العلم والدِّيانة، فكلُّ سلفٍ يؤدِّي علمه لخلفه، والخلف يشكر له ذلك، فبفضل علومهم نصول ونجول.

من أجل ذلك كانت مسألة الاحتجاج بالحديث النَّبويِّ معتركًا وقضيَّة أجيالٍ من النَّحويِّين مذ القرن السَّادس الهجريِّ إلىٰ العصر الحديث الَّذي كَثُرَ فيه النُّزَّاع لهذه المسألة كلٌّ يدَّعي أنَّه وقع علىٰ صميمه ، وجلُّ ما سطِّر في ذلك ورُقِمَ هو دون الغاية، ولم يبلغ في حسباني حدَّ الكفاية فيما أزعم، بل لعلِّي لا أغمط حقَّ كلِّ ذي حقٍّ إذا قلت: إنَّه لا مقنع فيه، وإن حزَّ أكثرهم فلم يصب المفصل، والسَّبب أنَّه لم يصحَّ منه التَّصوُّر ليصدق له التَّصوير، وقد جهد فيه من جهد غير أنَّه في ظنِّي لم يحرِّر علاج القضيَّة لعدم سقوطه علىٰ منزعها، ولم يعالج المسألة العلاج الكَفِيء فيما بدا لي -حَسَبَ ما اطَّلعت عليه- وغاية ما حرِّر في ذلك هو الجَهد في الرُّدود علىٰ الأسباب المسبَّبة الَّتي يعلنها المانعون.

وقد أدَّتْ هذه القضيَّة بدارسيها المعاصرين والمنشغلين بها إلىٰ الوقوع في نَزعَتَين وعُقدَتَين، أمَّا النَّزعتان فنزعةٌ صاخبة وهي نزعة قوَّةٍ وطعنٍ، وهي ظاهرة في موجِبِي الاحتجاج بالحديث، وفيها تعاظمٌ علىٰ المتقدِّمين والمانعين استناداً إلىٰ أنَّهم يدافعون عن الحديث النَّبويِّ الَّذي هو المصدر الثَّاني للتَّشريع، واتِّكاءً علىٰ نُصرة السُّنَّة المطهَّرة الغرَّاء الَّتي هي الأصل الثَّاني في الدِّين، وهذه النَّزعة جَلَبت نزعة أخرىٰ مقابلةً لتلك غير أنَّ النَّزعة المقابِلة منهكةٌ بهجوم أهل النَّزعة الأولىٰ، فكانت نزعةَ ضعفٍ وتلمَّسَ توجيهٍ لوجه صنيع المتقدِّمين الَّذين لم يحتجوا بالحديث، والتَّعذير لهم حينًا بالتَّحرُّز

الدِّينيِّ، وآخر بالسَّبب السِّياسيِّ الفكريِّ؛ وهما عذران لا يدرجان كما سيأتي بيانه.

وأمَّا العقدتان فعقدة السَّبق والإبداع، وقد بانت لدىٰ الموجبين أنَّهم سبقوا المتقدِّمين وبزُّوهم في هذا من إغفالهم للاحتجاج الحديث، وهم استدركوا عليهم ذلك؛ لذا تجدهم في تواليفهم في هذه القضيَّة يجعلون الفصل الأوَّل من كتبهم حديثًا عن فصاحة النَّبيِّ العربيِّ= كأنَّ المانعين للاحتجاج لا يعلمون ذلك، أو كأنَّهم مشكِّكون في عربيَّته أو فصاحته، أو كأنَّ النَّبيَّ محمَّداً -عليه الصَّلاة والسَّلام- ليس بنبيٍّ لهؤلاء المانعين، وتراهم يجعلون فصلهم الثَّاني عن الحديث وعلومه، وأنواعه، ومصطلحاته، وعن ضبط الحديث، والرِّواية بالمعنىٰ وأحكامها وضوابطها، وهلمَّ سوقًا في إيراد كلام أهل الحديث وعلومه؛ فبذلك اعتلىٰ أصحاب هذه العُقدة علىٰ المتأخِّرين المانعين غير المجوِّزين للاحتجاج بالحديث، وكذا العلوُّ علىٰ المنتصرين لهم وعلىٰ المنافحين عنهم بأن ليس لهم حجَّة إلَّا متابعة أولئك المُغْفِلِين للاحتجاج فحسب.

وأمَّا العقدة الثَّانية فهي عقدة الانتقاص والانتزاع وهي عند المدافعين عن المتقدِّمين المانعين بحيث رأوا علوَّ المجوِّزين للاحتجاج بالحديث عليهم بالقول والحجَّة، ورأوا أنَّ المتقدِّمين السَّلف لم يحتجُّوا بالحديث، وهم أئمَّة كبار كإمام النَّحويِّين قاطبةً سيبويه، فوقعوا في حرجٍ من ذلك؛ فراموا انتزاعًا لأنفسهم ولأولئك الأئمَّة من معرَّة ذلك بالزَّوغان والرَّوغان من تُهم أهل النَّزعة الأولىٰ وإلزاماتهم إيَّاهم بوجوب الاحتجاج والصَّيرورة إليه، من وهج علىائهم عليهم، فاندرؤوا من ذلك بالانزواء إلىٰ تعظيم الحديث النَّبويِّ

وتعظيم المتقدِّمين غير المحتجِّين بالحديث بأنَّهم؛ أي: المتقدِّمين من النَّحويِّين لم يكونوا يشتغلون بالحديث، فلم يحسنوا دَرْك علومه وضوابطه فصدفوا عنه في كتبهم؛ فأصبحت معالجات أصحاب العقدة الثَّانية في هذا في زوغ وروغ.

ومثالاً علىٰ ذلك أد. خديجة الحديثيُّ إذ خرجت بنزعةٍ تسويغيَّة ذات صبغة تعذيريَّة بنتها علىٰ وجود الحديث وورود الاحتجاج به في كتب المتقدِّمين قليلاً وزاد شيئًا فشيئًا، وأظهرت تكلُّفًا في سبيل ذلك، وذلك في كتابها: (موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشَّريف).

وعندي أنَّ سببَ ضعف أهل العقدة والنَّزعة الثَّانيتين هو أنَّ هؤلاء المنافحين لم يتبنَّوا الامتناع من الاحتجاج بالحديث مذهبًا لهم، ومع هذا راموا الانتصار للنَّحويِّين المتقدَّمين المانعين؛ فهم الأسلاف لهذا العلم، ولأنَّ المتقدِّمين لم يصرِّحوا بسبب عدم احتجاجهم بالحديث؛ لذا قع الاختلاف في ذكر علَّة هذا الامتناع وعدم الاحتجاج به.

ومن وحي تينك النَّزعتين والعقدتين وفي وهجهما في معالجة السَّبب في ذلك وتلمُّس حاديه أنَّه بُني علىٰ أسبابٍ ليست هي الأسباب الفعليَّة، وعلىٰ منازع لم تكن هي المنازع الحقيقيَّة، بل غاية فعلهم أنَّهم لمَّا رأوا المتقدِّمين لم يستشهدوا بالحديث، وراموا لذلك أسبابًا سعوا يتلمَّسون لهم حجَّةً؛ فسبَّبوا تلك الأسباب: الرِّواية بالمعنىٰ ولحن الموالي، وهي -كما ستراه لاحقًا- ليست خطأً لكنَّها ليست السَّبب الأوليِّ، بل هي أسباب ثانويَّة.

فهذا أبو حيَّان (ت ٧٤٥هـ) يسأل شيخه عن ذلك، وسؤاله هذا دليل غياب سبب الامتناع، فقد ذكر أنَّه جرىٰ الكلام في ذلك مع بعض الأذكياء المتأخِّرين فأفاده بتلك الأسباب؛ أي: أنَّ ذلك اجتهاد في تسبيب ذلك؛ فهي إذن ليست حقيقة الأمر ولا هي حكاية الحال، لكن هذا اجتهاد في التَّسبيب،

فلم يُروَ أو يُنقلْ ذلك عن المتقدِّمين، بل ذلك قراءة منهم لصنائعهم بعدم احتجاجهم بالحديث وإيراده في كتبهم.

وسيرىٰ القارئ الكريم في هذا البحث سببًا غير تلك الأسباب أو التَّسببيات، وإظهاراً لعلَّةٍ قد تكون المانع من رفع الأحاديث عند إمام النَّحويِّين سيبويه، وكذا تخلية كتابه من الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به، وأرجو أنَّ ما ذكرتُه هو السَّبب الحقيقيُّ والدَّافع الرَّئيس الَّذي به امتنع النَّحويُّون من الاستشهاد بالحديث وأوَّلهم إمامهم.

وهذا السَّبب المومأ إليه سبب حقيقيٌّ، ودافعه دافع منطقيٌّ، وأنَّ حجَّة المانعين بذلك حاجَّة، وأنَّ تلك الأحاديث المتلمَّسة في بطن الكتاب لسيبويه ساقها سوق كلام العرب ولم يرفعها إلىٰ النبيِّ عليه الصَّلاة والسَّلام، بل لم يشر إلىٰ ما يشعر أنَّها أحاديث، ولذلك علَّة مانعة وسبب دافع فمن أجله لم يرفع سيبويه الأحاديث النَّبويَّة الَّتي جاءت في كتابه إلىٰ رسول الله صلَّىٰ الله عليه وسلَّم، وهو ما حاول كشفه هذا البحث.

أمَّا ما كُتِبَ عن الاحتجاج بالحديث وعن حكمه فهو دائر بين التَّسبيب بغير سببَي ابن الضَّائع وأبي حيَّان، واللذان هما: رواية الأحاديث بالمعنىٰ، والرُّواة الأعاجم ولحنهم، وبين التَّكلُّف بإثبات احتجاج المتقدِّمين بالحديث كما صنعت أد. خديجة الحديثيُّ في كتابها: (موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشَّريف)، وكذلك صنع أد. محمود فجَّال في كتابه: (ارتكاز الفكر النَّحويِّ علىٰ الحديث والأثر في كتاب سيبويه) الَّذي صنعه بأَخَرَةٍ.

أو إقرار العزوف عن الاستشهاد بالحديث عند المتقدِّمين؛ لذا وجبت الدَّعوة إلىٰ الاستشهاد به والحثُّ إلىٰ المسارعة إلىٰ ذلك كصنيع أد. محمود فجَّال نفسه في كتابه الآخر: (السَّير الحثيث إلىٰ الاستشهاد بالحديث في النَّحو

العربيِّ)، وكذلك فعل أد. فخر الدِّين قباوة في كتابه: (تاريخ الاحتجاج النَّحويِّ بالحديث الشَّريف: بحث وثائقيٌّ للتأصيل).

أمَّا بحثي هذا فقد انتظم في مقدمةٍ، وتمهيدٍ، وأربعة مباحث، وخاتمة بالنَّتائج، مخطَّطُها هو الآتي:

- **المقدِّمة:** سقتُ فيها دوافع البحث وبواعثه، وعرضت شيئاً من حديثه، ونشرت فيها خطَّته.

التَّمهيد: فيه ذِكر معراج القضيَّة نشوءاً، ومنازعة، ومنازلة، وقراراً.

المبحث الأوَّل: أسباب متوهَّمة لقضيَّة عدم الاحتجاج بالحديث.

المبحث الثَّاني: معالجات انفعاليَّة وتهم ارتجاليَّة في قضيَّة عدم الاحتجاج بالحديث.

المبحث الثَّالث: سبب عدم نسبة الأحاديث ورفعها في كتاب سيبويه.

المبحث الرَّابع: السَّبب الحقيقيُّ في عدم الاحتجاج بالحديث.

الخاتمة: فيها أبرز نتائج البحث وثمراته.

ختاماً إنِّي لأرجو أنِّي قد وُفِّقتُ فيما رمتُ، وأرجو أنَّي بصَّرت بهذا البحث لهذه القضيَّة نظراً جديداً فيه لم أجد أحداً -حَسَبَ ما اطَّلعت عليه- وقع عليه أو وقف عنده، وعدَّه سبباً للمسألة، وكذا شأن عدم رفع الإمام سيبويه للأحاديث في كتابه.

وأحسب أنَّ هذا السَّبب سببٌ وجيهٌ في شأن الإمام سيبويه جديرٌ بالتَّقديم، وأزعم أنَّه سبب هذه القضيَّة الرَّئيس وأسُّها الأسيس، وإن كان أمري غير ذلك فحَسْبِي أنَّني قد تلبَّست في معالجة هذه القضيَّة الموضوعيَّة والمنهجيَّة والدِّقة متجرِّداً للمسألة، مع إحسان ظنٍّ بأئمَّة الصِّناعة وعلمائها، نازعاً لإظهار الحقيقة في حقِّ العلم، وحقِّ النَّحويِّين المتقدِّمين الَّذين نالهم في هذه القضيَّة ما نالهم.

التَّمهيد:

في انبساطة القرن السَّابع الهجريِّ[1] طفا علىٰ ساح الدَّرس النَّحويِّ جدلٌ جديدٌ لم يكن معهوداً من ذي قبلُ، وكان ذلك في بلاد الأندلس، وبلاد الأندلس لها بَصَمَاتٌ غير خفيَّةٍ علىٰ سلَّم الدَّرس النَّحويِّ ومنعرجه، وعلىٰ النَّحو رجالاته وعلمائه، وعلىٰ الفكر الأصوليِّ للنَّحويِّين أحكامًا وقضايا.

وقد انسرب أمرُ هذا الأمرِ وأَمِرَ في قابل القرون، يلتهب جدلاً ويخبو رهجه أحيانًا أخرىٰ، وقد انتقل رحاه من تيك البلاد مع ابن مالكٍ الجيَّانيِّ (ت ٦٧٢هـ)، وقرَّ قراره معه في بلاد الشَّأم، ونازعه القضيَّة إيَّاها بلديُّه أبو حيَّان الغرناطيُّ[2] (ت ٧٤٥هـ) لمَّا حلَّ في بلاد الشَّأم أيضًا.

وحين أضاءت علائم النَّهضة في القرن الحديث؛ أي: الرَّابع عشر، بل منتصفه عادت القضيَّة فتيَّةً، إذ تعاورها الباحثون اللغويُّون، والمتخصِّصون في النَّحو والصَّرف أساتذةً في بحوث ابتحثوها في القضيَّة، وفي كُتُبٍ صنَّفوها

---

(١) ذَكَرَ أد. فخر الدَّين قباوة أنَّ ابن السِّيد البطليوسيَّ (ت ٥٢٠هـ) هو أوَّل من أثار استشكال الاحتجاج بالحديث. انظر: تاريخ الاحتجاج بالحديث الشَّريف: ٢٠٤. والصَّحيح أنَّ ابن السِّيد كلامه ليس في الاحتجاج بالحديث في النَّحو، بل هو في أسباب اختلاف المسلمين، وذلك ظاهر من عنوان كتابه الَّذي هو: (الإنصاف في التَّنبيه علىٰ المعاني والأسباب الَّتي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم).

(٢) جاءت منازعة أبي حيَّان إيَّاه في شرحه كتاب ابن مالك (تسهيل الفوائد). انظر: التَّذييل والتَّكميل: ١٦/ ١٥٢-١٥٧

للغرض نفسه، وكذا صنع طلاب الدِّراسات العليا فجعلوها موضوعاً لرسائلهم.

وفي عتبات الزَّمن مذ عصر ابن خروف (ت ٦٠٩هـ) وما لاغاه به ابن الضَّائع (ت ٦٨٠هـ)، وقبلهما ابن السِّيد البطليوسيُّ (ت٥٢١هـ) كما يُذكر، وجاء عصرُ ابن مالكٍ (ت ٦٧٢هـ)، ثُمَّ ولاه أبو حيَّان (ت ٧٤٥هـ) في حومة هذي القضيَّة تشاكلاً وتشاركاً فيها ومن أجلها. وقد عَبَر غير هؤلاء إليها بآرائهم في القضيَّة كمثل الشَّاطبيِّ[١] (ت ٧٩٠هـ)، وكذا أصَّلها السُّيوطيُّ (ت ٩١١هـ) في اقتراحه[٢]، وشارك فيها البغداديُّ (ت ١٠٩٣هـ) في خزانته[٣]، وناقشها ابن الطَّيِّب الفاسيُّ (ت ١١٧٠هـ)[٤]وقد عذمهما[٥] في كتابه وأزرىٰ، وجعل الحقَّ مع ابن مالكٍ وأمَّمه، وضيَّع مذهبهما وسفَّهه[٦]، ففي هذه العتبات أصبحت مسألة حقيقيَّة وقضيَّة خلافيَّة، وليست بأرجوفة كما يدَّعىٰ ولا شبهة كما يُقال.

ثُمَّ أشرق العصر الحديث وقرَّت القضيَّة في مجمع اللغة العربيَّة الملكيِّ القاهريِّ بقرارٍ مجمعيٍّ حيث قدَّم الشَّيخ: محمَّد الخضر حسين (ت ١٣٧٧هـ) بحثًا كان فيه متوسطًا أو ميَّالاً إلىٰ المجوِّزين، وقد أصدر

(١) انظر: المقاصد الشَّافية: ٣/ ٤٠٢-٤٠٥.
(٢) انظر: الاقتراح في علم أصول النَّحو وجدله: ١٠٦-١١٢.
(٣) انظر: خزانة الأدب:١/ ٩-١٥.
(٤) انظر: فيض نشر الانشراح: ١/ ٤٥٦، ٤٨٦، وتحرير الرَّواية في تقرير الكفاية: ٩٦-١٠٠.
(٥) أعني: ابن الضَّائع وأبا حيَّان.
(٦) انظر: فيض نشر الانشراح لابن الطَّيِّب الفاسيِّ: ١/ ٥٢٥.

المجمع بناء عليه بعد مداولاتٍ قراراً علميًّا مجمعيًّا بجواز ذلك بشروطٍ اشترطها، وأحوالٍ راعاها بقراره هذا، هي الآتي:

١-لا يحتجُّ في العربيَّة بحديث لا يوجد في الكتب المدوَّنة في الصَّدر الأوَّل؛ كالكُتُبِ الصِّحاح السِّتَّة فما قبلها.

٢-يحتجُّ بالحديث المدوَّن في هذه الكتب المذكورة آنفًا علىٰ الوجه الآتي:

-الأحاديث المتواترة المشهورة.

-الأحاديث الَّتي تستعمل ألفاظها في العبادات.

-الأحاديث الَّتي تُعدُّ من جوامع الكلم.

-كُتُب النَّبيِّ صلَّىٰ الله عليه وسلَّم.

-الأحاديث المرويَّة لبيان أنَّه -صلَّىٰ الله عليه وسلَّم- كان يخاطب كلَّ قومٍ بلغتهم.

-الأحاديث الَّتي عُرف من حال رواتها أنَّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنىٰ؛ مثل: القاسم بن محمَّد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

-الأحاديث المرويَّة من طرقٍ متعدِّدة وألفاظها واحدة(١).

علىٰ أنَّ الشَّيخ الخضر وكذلك مداولات القرار إلىٰ صدوره لم تكن بمعزلٍ عن تبنِّي ذينك السَّببين: الرِّواية بالمعنىٰ ورواة الأعاجم وفي ضوء وهجهما، وهذا ظاهر من القرار ومفرداته وحيثيَّاته، واستصحاحًا للقرار كان الأولىٰ أن يُكان إلىٰ التَّحقُّق من صِدقِ السَّببين علىٰ حقيقة مُسبَّبهما؛ ليكون التَّصوُّر علىٰ أمرٍ صَحاحٍ، فتأتي الأحكام تِباعًا لذلك صِحاحًا ليكون القرار

(١) انظر: مجلَّة مجمع فؤاد الأوَّل للغة العربيَّة: ٤/ ٧، ومجموعة القرارات العلميَّة لمجمع اللغة العربيَّة في ثلاثين عامًا (١٩٣٢-١٩٦٢م): ٣-٤.

قراراً؛ لأنَّه لو انتقضت تلك الأسباب أو أُبطلت وردَّت لم تثبت للقرار قيامة ولا لحجَّته استقامة، وقد حصل ذلك عند مجوِّزي الاحتجاج وموجبيه في ردِّهم علىٰ حجج المانعين.

ولقد تُطُرِّق لهذا الموضوع خصيصَىٰ وعن ذات القضيَّة وفي هذي المسألة كثيراً قديمًا قِدَمَها[1]، بل دخل أمرها في الكُتُب المصنَّفة في أصول النَّحو[2]، وفي العصر الحديث كذلك كانت حاضرة، فمذ أزهرت الطِّباعة في عالمنا العربيِّ في حاضر عصره الرَّخيِّ الحديث طُبعت فيها الكُتُب، وقد رقمت فيها البحوث[3]

(١) كالاستدلال بالأحاديث النَّبويَّة الشَّريفة علىٰ إثبات القواعد النَّحويَّة: مكاتبة بين الدَّماميني وسراج الدِّين البُلقينيِّ (ت ٨٠٦هـ) تحقيق: د. رياض حسن خوَّام، وإمتاع الأسماع بما قيل في إجراء ألفاظ رواة الحديث مجرىٰ السَّماع للتَّنبكيِّ (ت ١٠٦٣ هـ) تحقيق: د. أحمد فتحي البشير.

(٢) مثاله: الاقتراح في أصول النَّحو وجدله للسُّيوطيِّ، وشروحه كـ: داعي الفلاح لابن علاَّن، وفيض نشر الانشراح لابن الطَّيِّب الفاسيِّ، والإصباح للدُّكتور: محمود فجَّال، وفي أصول النَّحو أ. سعيد الأفغانيّ، وأصول النَّحو العربيِّ د. محمَّد خير الحلوانيّ.

(٣) كمثل: الاستشهاد بالحديث في اللغة للشَّيخ: محمد الخضر حسين، واحتجاج النَّحويِّين بالحديث د. محمود حسني محمود مغالسة، وتاريخ الاحتجاج النَّحويِّ بالحديث الشَّريف: بحث وثائقيٌّ للتَّأصيل؛ أد. فخر الدِّين قباوة، وإثبات الأحكام النَّحويَّة بالأحاديث النَّبويَّة أد. حسن محمود هنداويّ، ومسألة احتجاج النُّحاة بالحديث النَّبويِّ الشَّريف في مناهج المحدثين: الشَّاعر، والحديثيّ، وقباوة نموذجًا؛ د. خلود العموش، وأثر الدِّراسة الحديثيَّة في المنهج النَّحويِّ عند سيبويه؛ د. دبان صالح مهدي، وترك الاستشهاد بالحديث النَّبويِّ ظاهرة أندلسيَّة؛ د. هشام فالح حامد، وغيرها.

وتوفَّر عليها الباحثون، وأقيمت عليها الدِّراسات(١).

وهذه المسألة قد لقنها الطُّلَّبِ في قاعات دراستهم العليا في أقسام النَّحو والصَّرف وعلوم اللغة، ودَرجت في مصنَّفات أصول النَّحو ودراساته(٢)

وهي من دروسه أيضـًا، وأُلِّفت فيها مؤلَّفات خاصَّة(٣).

وقد قرأت في شأن هذي القضيَّة بحوثـًا وكُتبـًا ذوات عددٍ، وتوقَّفت عند خمسة كتبٍ أزعمُ أنَّها جماعها، وفيها لبابها وزدت عليها بحثـًا، وقد خصصتُ ما خصصتُ بمزيد فحصٍ ومحصٍ لمحتواها عرضـًا ومعالجة،

(١) كمثل: قضايا الاستشهاد بالحديث في النَّحو وشواهده في المغني؛ د. سهير محمَّد خليفة، والشَّواهد والاستشهاد في النَّحو؛ د. عبد الجبار علوان، والحديث النَّبويّ الشَّريف وأثره في الدِّراسات اللغويَّة والنَّحويَّة؛ د. محمَّد ضاري حمادي، وتعضيد شاهد الحديث النَّبويِّ في كتاب: (شواهد التَّوضيح لابن مالكٍ) دراسة تحليليَّة تأصيليَّة د. باسم مفضي المعايطة، والاستشهاد بالحديث في المسائل النَّحويَّة دراسة نظريَّة تطبيقيَّة؛ د. ياسر بن عبد الله الطُّريقيّ.

(٢) من مثل: في أصول النَّحو للأستاذ: سعيد الأفغانيِّ، وأصول النَّحو العربيِّ د. محمَّد خير الحلوانيّ، وأصول النَّحو العربيِّ في نظر النُّحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث د. محمَّد عيد، وأصول التَّفكير النَّحويِّ د. عليّ أبو المكارم.

(٣) من أمثلتها: النُّحاة والحديث النَّبويِّ، أد. حسن الشَّاعر، وموقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشَّريف، أد. خديجة الحديثيّ، والحديث النَّبويُّ في النَّحو العربيِّ، أد. محمود فجَّال، والسَّير الحثيث إلىٰ الاستشهاد بالحديث في النَّحو العربيِّ، له أيضـًا، وتاريخ الاحتجاج النَّحويِّ بالحديث الشَّريف، أد. فخر الدَّين قباوة، وتوظيف الحديث الشَّريف في البحث النَّحويِّ، له أيضـًا.

وقد انتخبت كُتبًا تعالج هذه القضَّية تتّسم بالدِّقة والشُّمول والتَّأخر، وهذه الكتب انتقيتها لأنَّها في المسألة عينها، وهي بعدُ صُبابة تجربةٍ وخلاصة خبرةٍ وهي محيطة بأقوال مَن سبقهم، وفوق ذلك هي لأساتذةٍ كبارٍ في تخصُّص النَّحو والصَّرف اللذَين درَّسوهما وعانوهما سنينًا، وكتبهم هذه فيها شموليَّة للَّذِين عرضوا للمسألة قديمًا وحديثًا، وأصحاب هذه الكتب قد صنَّفوا مصنَّفاتهم هذه بعد نضجهم العلميِّ والسِّنِّيِّ، فهي إذن خلاصةٌ لما بلغوه من علمٍ، ونُقاية ما أنضجته معرفتهم في فِقه للمسألة ومعالجة للقضيَّة، وهي بعدُ ليست بمطاليب أكاديميَّة، ولا رسائل علميَّة(١).

والكتب المنتخبة الخمسة هي: (موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث النَّبويِّ) للأستاذة الدُّكتورة: خديجة الحديثيِّ، و(الحديث النَّبويِّ في النَّحو العربيِّ)، وَ(السَّير الحثيث إلىٰ الاستشهاد بالحديث في النَّحو العربيِّ) وهما للأستاذ الدُّكتور: محمود يوسف فجَّال، وكذلك كتابا (تاريخ الاحتجاج النَّحويِّ بالحديث الشَّريف: بحث وثائقيٌّ للتَّأصيل)، وَ(توظيف الحديث الشَّريف في البحث النَّحويِّ) وهما للأستاذ الدُّكتور: فخر الدِّين قباوة.

وخصصتُ بحثًا هو بحث هو بحث الدُّكتورة: خلود إبراهيم العموش(٢) نُشِرته بعنوان (مسألة: احتجاج النُّحاة بالحديث الشَّريف في مناهج

---

(١) ذلك لأن البحوث الأكاديميَّة والرسائل تقيِّد صاحبها بقيد الأكاديميَّة؛ فيكون في ذلك تضييق لا يكون فيه الباحث حرًّا برأيه.

(٢) وهي عضو هيئة التَّدريس في قسم اللغة العربيَّة وآدابها-كليَّة الآداب/ الجامعة الهاشميَّة بالأردنِّ.

الـمُحْدَثين: الشِّاعر، والحديثيِّ، وقباوة نموذجـًا)[1]، وانتظم معها لأنَّ الباحثة فيه قد عرضت لمحتوىٰ كتبٍ للمنمذج بهم، وذلك بذكر فصولها ومحتواها، وذكر دوافع مؤلِّفها الَّتي من أجلها قد كَتَبَ كتابهُ، ثُمَّ تذكر أبرز النَّتائج الَّتي خَلَصَ إليها مصنِّف الكتاب، ثُمَّ تبدي ملحوظاتها علىٰ الكتاب خاتمةً به عرضها.

وكنت أنتوي أن أجعل في بحثي هذا مبحثـًا خاصًّا لعرض محتوىٰ هذه الكتب، غير أنَّي خشيت أنَّ هذا المبحث قد يستولد مبحثـًا جديداً أو مطلبـًا حثيثـًا؛ إذ وقت القراءة قد قيَّدت عدداً من الإيرادات علىٰ هذه الكتب من جهة عرضهم للمسألة ومعالجتها؛ فخشيت الاستطالة إذ هذا البحث غير حميلٍ لكلِّ هذا، ولا يسطيع النَّهضة بها جميعـًا، فنسأته لوقته، ولعلَّه أن يخرج في بحث آخر ينفرد به.

وأكبر الملحوظات هي السَّعي بالإجابة عن سببَي أبي حيَّان في الامتناع بما هو مسبوق إليه، أو الدَّعوة بأنَّه لا ينبغي الإجابة عنهما، فكأنَّ هذه الإجابة عن السَّببين هي مخترعٌ للمعاصرين، وليست لمَن تقدَّم من مثل بدر الدَّين الدَّمامينيُّ (ت ٨٢٧ هـ)[2] وابن الطَّيِّب الفاسيُّ (ت ١١٧٠هـ) علىٰ أنَّ ابن

(١) نُشِرَ في مجلَّة جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة/ العلوم العربيَّة، العدد (١٠)، محرَّم ١٤٣٠هـ.

(٢) انظر: تعليق الفرائد:٤/ ٢٤١-٢٤٣.

الطَّيِّب إجاب عن السَّببين في كتابَيه[1] بما لا مزيد عليه، فلا معنىٰ للقول مثلاً: إنَّا تجاوزنا مقولات ابن الضَّائع وأبي حيَّان[2]. وممَّا يلحظ في هذه الكتب جعل جميع المعاصرين يرون جواز الاحتجاج بالحديث[3]، والصَّواب أنَّ من المعاصرين مَن أخذ برأي المانعين؛ منهم الأستاذ: أحمد الإسَّكندريُّ[4]، ود. محمَّد خير الدَّين الحلوانيُّ[5]، ود. عبد الصَّبور شاهين[6].

ومنها أنَّ أبا حيَّان قد احتجَّ بالأحاديث في كتبه[7]، وأنَّه قد ترك مذهب شيخه في عدم الاحتجاج[8]، وأنَّ ذلك ظهر في كتبه النَّحويَّة (التَّذييل والتَّكميل، وارتشاف الضَّرَب)، وكذلك كتابه (منهج السَّالك)، والصَّحيح في ذلك أنَّه لم يغيِّر رأيه أبداً؛ فأمَّا الكتابان الأوَّلان ففيهما جاء لومه طريقة ابن مالكٍ في الاحتجاج بالحديث، (التَّذييل والتَّكميل)[9] و(ارتشاف

(١) انظر: فيض نشر الانشراح:١/ ٤٤٦-٥٢٥، وتحرير الرَّواية في تقرير الكفاية: ٩٦-١٠١.

(٢) انظر: مسألة احتجاج النُّحاة بالحديث الشَّريف، د. العموش: ٧٤.

(٣) انظر: موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشَّريف. د. الحديثيّ: ٤٢٧.

(٤) انظر: القرارات النَّحويَّة والتَّصريفيَّة لمجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة د. خالد العصيميّ: ٦٧٩.

(٥) انظر رأيه في كتابه: أصول النَّحو العربيِّ: ٤٨-٥٥.

(٦) انظر: دراسات لغويَّة (القياس في الفصحىٰ- الدَّخيل في العاميَّة): ٦٧.

(٧) انظر: موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشَّريف. د. الحديثيّ: ٤٢٧.

(٨) انظر: تاريخ الاحتجاج النَّحويِّ، د. قباوة: ١٦.

(٩) انظر: ١٦/ ١٥٢.

الضَّرَب)[1]، فكيف يقال إنَّه في هذين الكتابين قد احتجَّ بالحديث، وأنَّه أظهر فيهما انتقاله من المعارضة إلىٰ الموافقة.. فتأمَّل! وأمَّا القول باحتجاجه بالحديث في كتابه (منهج السَّالك) فهذا الكتاب ليس بآخِر من السَّابقَين، بل هو سابق لهما[2]، وليس فيه احتجاج بالحديث علىٰ استحداث قواعد وأحكام جديدة، وقد قام باحث قدير بدراسة هذه المسألة في هذا الكتاب عينه، ولم يُثبت فيه الباحث القدير هذا الشَّيء مع دراسته للحديث في كتابه هذا خصوصـًا[3].

ومن لطيف معارض هذه القضيَّة أنَّي وقفتُ علىٰ فهمٍ جديدٍ لقول أبي حيَّان في تثريبه علىٰ احتكام ابن مالكٍ إلىٰ الحديث هو أنَّ أباً حيَّان لا يمنع من الاحتجاج بالحديث مطلقـًا، بل إنَّ لومه ابن مالكٍ أنَّه جعل الحديث في رتبة القرآن في الاحتجاج، وأنَّ ذلك ليس عليه عمل المتقدِّمين، والصَّحيح عنده أنَّه في رتبة كلام العرب شعراً ونثراً، وذلك لاعتوار الرِّواية بالمعنىٰ للفظه،

(١) انظر: ٢/ ٧٩١.

(٢) ودليل السَّبق أنَّه قد أحال عليه في أحد كتابَيه حيث قال:" وقد ذكرنا تلك الأقيسة ومعارضتها في كتاب (منهج السَّالك في الكلام علىٰ ألفيَّة ابن مالك) فلا نطوِّل بها هنا".[التَّذييل والتَّكميل: ٩/ ٢٦٦].

(٣) انظر: موقف أبي حيَّان الأندلسيِّ من الاستشهاد بالحديث في كتابه:(منهج السَّالك في الكلام علىٰ ألفيَّة ابن مالك) د. أحمد محمَّد الجنديّ: مجلَّة التُّراث النَّبويِّ، العدد (٣)، السَّنة (٢، المجلد (١)، العام: (المحرَّم ١٤٤٠هـ= ٢٠١٨م): ٢٠٢.

ولورود الأعاجم في سنده، وكلام العرب يرد فيه المطَّرد والشَّاذ فكذا حال الحديث(١).

وأمَّا سبب عدم رفع الأحاديث إلىٰ رسول الله -صلَّىٰ الله عليه وسلَّم- فقلَّ طرحه في هذه الكتب، وعُزف بالتَّغافل عن ذكره فضلاً عن محالة الوقوف علىٰ سببه، وكافيهم أن يذكروا امتناع المتقدِّمين من الاحتجاج وسيبويه معدود معهم، ثُمَّ يقع التَّنازع بين امتنعوا وبين لم يمتنعوا، ولهذا أعني ورود الحديث وعدمه في كتاب سيبويه هو السَّبب لصنع أد. فجَّال كتابه (الارتكاز)، ودافعه إثبات أنَّ سيبويه استشهد بالحديث واحتجَّ به، ولكنَّ أمراً نكأ د. فجَّالا وأعياه وهو عدم رفع سيبويه الأحاديث، بل هو يدرجها كلامًا ككلام العرب، وسترىٰ نصَّ حديثه عن ذلك في مبحثه من هذا البحث وفي نصِّه لاعج أسىً، أمَّا في كتابَيه السَّابقين لهذا الكتاب فلم يُشر إلىٰ أنَّ سيبويه يحتجُّ بالحديث ويستشهد به كما هو في كتابه هذا سوىٰ كلمية في التَّحدِّي(٢) لأبي حيَّان (ت ٧٤٥هـ) ذكرها في أحد كتابيه.

ومَن نظر في معالجات هذه القضيَّة يجد أنَّ للانفعال والعاطفة أثراً بيِّنًا في ذلك، ولا شكَّ ولا ريب أنَّ البعد عن الموضوعيَّة في العرض والطَّرح والحكم، وعدم التَّحلِّي بالتَّجرُّد، بل الميل إلىٰ التَّجاوز والتَّحامل يؤدِّي إلىٰ أنَّ الأمر تحكمه العاطفة، والعاطفة عاصفة ميَّالة، فبذلك يبتعد الحقُّ من وِجهة مَن ينتهج ذلك، أو هم يبتعدون عن الحقِّ، فتزيغ الجهود بذلك عن السَّبيل الموصلة إليه، وعدم التَّجرد يبعدك عن الحقيقة ولا يوصل عنها.

❁❁❁❁❁

(١) انظر: مرويَّات نحاة الكوفة إلىٰ نهاية القرن الثَّالث الهجريِّ؛ د. إبراهيم بن سليمان المطروديّ: ١٠١-١٠٢، ١٠٩.

(٢) انظر كتابه: الحديث النَّبويُّ في النَّحو العربيِّ: ٣١٢.

المبحث الأوَّل:
أسباب متوهَّمة لقضيَّة عدم الاحتجاج بالحديث.

دَرَجَ سابقُ حديثٍ أنَّ المتقدِّمين من النَّحويِّين أمثال سيبويه والمازنيِّ وأضرابهم لم يحتجُّوا بالحديث الشَّريف، وأنَّ وروده شواهد في كتبهم في حساب القليل والنَّادر، والقارئ في تأريخ الاستشهاد النَّحويِّ يلحظ ذلك، ويلفت نظره مثل هذا الصَّنيع، وأنَّ الأمر استمرَّ هكذا علىٰ أنَّه ربَّما دخلت في كتب متأخري المتقدَّمين أحاديث لم تكن عند متقدِّميهم، لكنَّها في العدِّ هي لا تتجاوز عشر الأصابع في مقابل المئين من الأبيات.

وهذا الأمر اندَرَجَ عليه النَّحويُّون إلىٰ زمن ابن خروفٍ وابن الضَّائع، وكان ابن الضَّائع (ت ٦٨٠هـ) مناصراً لسيبويه ضد مخالفيه والمستدركين عليه من أهل زمانه من نحويِّي الأندلس أهل بلاده، ويرىٰ أنَّ مخالفتهم سيبويه (ت ١٨٠هـ) عن جهالةٍ، واستدراكهم عليه صادرٌ من إغفالٍ وقصورِ فهمٍ.

فكان من ذلك أن لحظ ابن الضَّائع أنَّ ابن خروفٍ (ت ٦٠٩هـ) يورد الأحاديث كأنَّه يستدرك بها علىٰ مَن تقدَّم خصوصـًا سيبويه؛ لذلك نازعه هذا الأمر، وصالم رأيه وسالت استدراكه، وذكر أنَّ عدم الاحتجاج عند المتقدَّمين ليس من غفلة ولا عن جهالةٍ بأنَّ الحديث هو المصدر الثَّاني للتَّشريع، وأنَّ النَّبيَّ الكريم -صلَّىٰ الله عليه وسلَّم- أفصح النَّاطقين بالعربيَّة قاطبةً ليأتي مَن ينتقدهم ويستدرك عليهم، ويذكِّر أولئك العلماء بهذه البدهيَّات، والأمر علىٰ حدِّ قول ابن الضَّائع إنِّما منعهم من ذلك أنْ ليس ذلك نصَّ رسول الله، بل دخله التَّغيير لإجازة الرِّواية بالمعنىٰ عند المحدِّثين.

وجاء ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ومَن بعده آخذاً بِعُرَا عمل ابن خروفٍ مستدركًا علىٰ النَّحويِّين خصوصًا في كتابه: (شواهد التَّوضيح والتَّصحيح) بخلاف كتبه الأخرىٰ النَّحويَّة[1]؛ فانبرىٰ أبو حيَّان (ت ٧٤٥هـ) متابعًا لشيخه لائمًا ابن مالكٍ ذاكراً أنَّ امتناع النَّحويِّين عن الاحتجاج بالحديث في النَّحو ليس لأنَّه حديث رسول الله حاشا النَّحويِّين من ذلك، لكنَّه قد تعاورته الأذهان، وتخالفت به الألسن، فجعل أبو حيَّان ذلك هو المانع للنَّحويِّين من الاحتجاج، وذكر أنَّ للمتقدِّمين في امتناعهم عن الاحتجاج سببين هما:

١- إجازة الرِّواية بالمعنىٰ عند المحدِّثين، وذلك يؤدِّي إلىٰ أنَّ الحديث لا يكون بلفظ رسول الله، بل يدخله التَّغيير والتَّبديل.

٢- وجود الأعاجم في رواة الحديث، وذلك يؤدِّي إلىٰ اللحن والخطأ عند أداء الحديث لجهالتهم بلسان العرب، وهم مظنَّة الخطأ لعجمتهم.

واعتقب أبا حيَّان عددٌ من النَّحويِّين نافحوا عن الحديث وانتصروا للمحدِّثين والرُّواة، وانحرف اتِّجاه الكلام وانعاج في بحث سبب امتناع

---

(١) ذكر أد. عضيمة عن ابن مالكٍ أنَّه كان ذا وجهين عنىٰ بذلك تخالف أقواله بين كُتُبه النَّحويَّة وكتابه مشكلات الجامع، جاء ذلك في رسالةٍ له تقريظيَّة لكتاب د. محمود فجَّال، صدَّر بها د. فجَّال كتابه في طبعته الأولىٰ نشرة نادي أبها، أمَّا الطَّبعة الثَّانية نشرة مكتبة (دار السَّلف) فأُسقطت منها كلمة الشَّيخ: عضيمة، وكان موردها قبل المقدِّمة في كتابه. انظر: الحديث النَّبويُّ في النَّحو العربيِّ، د. محمود فجَّال: المقدِّمة: (د).

الاحتجاج إلىٰ أنَّ ذلك كان من سهوٍ وغفلةٍ وإغفالٍ، فيجب الاستدراك عليهم كصنيع ابن خروفٍ وتوسُّع ابن مالكٍ.

وآخرون قاموا بتعليله وبيان عدم فوت ذلك علىٰ المتقدِّمين وعلىٰ رأسهم سيبويه، وأنَّ ذلك لم يكن منهم عن غفلة أو سهوٍ، بل له أسباب وموانع دفعتهم إلىٰ عدم الاحتجاج= هذا موطن المسألة ومكان قضيَّة الإشكال، لكنَّ الكلام والنِّقاش انحرف من جديدٍ إلىٰ الانتصار للحديث وللمحدِّثين وتُرِكَ أمر عدم الاحتجاج.

فهذا الدَّماميني (ت ٨٢٧هـ) بعد مئة عام نزع في هذا المنزع، غير أنَّ جهده انصبَّ في تفنيد حجج أبي حيَّان الَّتي احتجَّ بها غير أنَّ هذا المفنِّد لم يذكر سببًا لعدم احتجاج المتقدِّمين، وجاء مِن بعدهم ابن الطَّيِّب الفاسيُّ (ت ١١٧٠هـ)؛ أي: بعد خمسةٍ وأربعين وأربعمئة عامٍ منتصراً للمحدِّثين وللحديث مشنِّعًا بابن الضَّائع وأبي حيَّان مصحِّحًا طريقة ابن مالكٍ ومَن نحا نحوه، وتغافل عن الإجابة عن أسباب امتناع المتقدِّمين من النَّحويِّين عن الاحتجاج بالحديث سوىٰ التَّعميم بالجهالة بالحديث.

وفي مدرج هذا جاء الشَّاطبيُّ (ت ٧٩٠هـ) فتوسَّط بين المنع والجواز فمنع شيئًا وأجاز شيئًا، وتلاه السُّيوطيُّ (ت ٩١١هـ) وعالج المسألة بأن جعلها ثلاثيَّةً؛ أي: فيها ثلاثة مذاهب: مجوِّزون، ومانعون، ومتوسِّطون، وترك أمر السَّابقين من النَّحويِّين غفلاً، كما تركوه هم غفلاً ولم يبيِّنوا للاَّحقين سبب امتناعهم عن الاحتجاج بالحديث وإقلالهم من الاستشهاد به.

هذا الفراغ الَّذي تُرك من قِبل المنتصرين للحديث والمحدِّثين، في عدم الإجابة عن سبب امتناع من تقدَّم، بعد أن ردُّوا ونقضوا وأجابوا عن حُجج

أبي حيَّان جعل الباحثين المعاصرين يدلون بدلوهم في ملء هذا الفراغ بذكر أسبابٍ لم تُذكر من قبل، يقول د. عبد الإله نبهان (ت ١٤٤٢هـ) : "وقد صنَّف المعاصرون وكتبوا كثيراً حول قضيَّة الاحتجاج بالحديث، وكأنَّهم وجدوا فيها للقول مجالاً، وللبحث صيالاً، وصادفوا منها أرضًا بكراً، فساموا أقلامهم ترعىٰ ما تشاء، وتجتني ما تريد، وتقترح ما يؤدي إليه النَّظر ... واتَّسم بعض هذه الدَّراسات بحماسةٍ واندفاع قد لا تقرُّهما موضوعيَّة البحث"(١).

فهذه أد. خديجة الحديثيُّ تناقش عدداً من الباحثين في مسائل أسباب امتناع المتقدِّمين من الاحتجاج بالحديث، وتذكر أوائل المحتجِّين(٢)، وهي غير مسلَّمة بامتناع المتقدِّمين، بل تراهم يحتجُّون بذلك(٣)، وجعلت المانع عند المتقدِّمين هو سبب فكريٌّ سياسيٌّ(٤) فهي قد جمعت بين القول بالامتناع وذكر سببٍ له، وبين القول بعدم الامتناع.

وناقش أد. محمود فجَّال تلك الحجج وصنَّف كتابين ثانيهما هو: (السَّير الحثيث إلىٰ الاستشهاد بالحديث) جَمَعَ فيه حُجج المتقدِّمين مع ما قاله

---

(١) إعراب الحديث النَّبويِّ للعكبريَّ: ٦، طبعة دار الفكر، ط (٣)، العام (١٤٣١هـ= ٢٠١٠م).

(٢) انظر: موقف النُّحاة من الاستشهاد بالحديث الشَّريف: ٨، ٣٤، ٤١، ٤٠٤، ٤٠٩.

(٣) انظر: موقف النُّحاة من الاستشهاد بالحديث الشَّريف: ٥-٦.

(٤) انظر: موقف النُّحاة من الاستشهاد بالحديث الشَّريف: ٤٠٩.

المعاصرون من أسبابٍ في ذلك، وجعلها جميعـًا غفلاً من أصحابها وسمَّاها شبهـًا(١).

وقد أورد د. فجَّال في كتابه الأوَّل: (الحديث النَّبويُّ في النَّحو العربيِّ) أنَّ في القضيَّة ثلاثة مذاهب: مجوِّزين ومانعين ومتوِّسطين، وناقش حُجج مذهب المانعين، وأورد عليها إيرادات ومداخلات بنقولٍ نقلها رأىٰ أنَّها تنقض تلك الحُجج وتسقطها(٢).

وحُججه الَّتي عالجها هي:

١- رواية الحديث بالمعنىٰ.

٢- رواية الأعاجم.

٣- التَّصحيف والتَّحريف.

٤- الوضع في الحديث.

٥- التَّحرُّز الدِّينيُّ.

ونقضها حَسَبَ قوله كلَّها، وردَّ عليها جميعـًا بما أبطلها كما يقول.

ولمَّا كان د. فجَّال مسلِّمـًا أنَّ المتقدِّمين وسيبويه رأس المتقدَّمين لم يستشهدوا بالحديث، ولمَّا أُهتُدمت ما ذكر أبو حيَّان من حُجج منعت المتقدِّمين وكذا انتقضت ما تسبَّب به المعاصرون لامتناعهم فلا بدَّ أن يَذكُر هو أسبابـًا لامتناع متقدِّمِي النَّحويِّين من الاحتجاج بالحديث، فسبَّب هو لهم أسبابـًا، غير أنَّه لم يسبرها سبراً، ولم يفرها بحثـًا هي:

---

(١) انظر: السَّير الحثيث: ١١-١٢.

(٢) انظر: الحديث النَّبويُّ: ١١٣-١٢٤، وانظر كتابه الثَّالث: ارتكاز الفكر النَّحويِّ: ٧٥-٨٧.

١- عدم خبرتهم بعلم الحديث[١].

٢- خوفهم من الوعيد الشَّديد في الكذب علىٰ رسول الله[٢] -صلَّىٰ الله عليه وسلَّم- علىٰ أنَّه ردَّ في كتابه الأوَّل سببَ التَّحرُّز الدِّينيِّ[٣]، وردَّ الاحتجاج به حجَّةً لامتناع متقدِّمي النَّحويِّين.

وأمَّا في ثالث كُتُبه[٤] في القضيَّة فكأنَّه فرَّق بين سيبويه وبين والمتقدِّمين، فقد جهد إيَّما جهد علىٰ أن يؤكِّد أنَّ سيبويه قد استشهد بما يربو عن (١٠٠) حديث في كتابه، ففي كتابيه السَّابقين كأنَّه متردِّدٌ في حال سيبويه، وإن كان يحكم بامتناع المتقدِّمين، ولكن لم يستبن أمر سيبويه عنده، فدخل في كتابيه مع المتقدِّمين ضمنًا، والمتقدِّمون -كما يذكر- مانعون للاحتجاج، فهو لم يفرِّق بين سيبويه والمتقدِّمين، والغريب في الأمر أنَّه في كتابه الثَّالث يذكر سببًا للامتناع والقول به عند أهل الأندلس أنَّ ذلك راجع لأمورٍ شخصيَّة بين النَّحويِّين الأندلسيِّين وأنَّه تعصُّبٌ لسيبويه[٥]، وهو قد صنع كتابه ليبيِّن أنَّ إما النَّحويِّين المقتدىٰ به سيبويه يحتجُّ بالحديث فكيف يسبِّب علىٰ ما ينفيه سببًا؟!

---

(١) انظر: الحديث النَّبويُّ: ٩، والسَّير الحثيث: ٨، ٥٥٢، وارتكاز الفكر النَّحويِّ: ٨٦.

(٢) انظر: السَّير الحثيث: ٩، ٥٥٢، وارتكاز الفكر النَّحويِّ: ٦٩.

(٣) انظر: الحديث النَّبويُّ: ١٢٥.

(٤) عنوان كتابه هو: ارتكاز الفكر النَّحويِّ علىٰ الحديث والأثر في كتاب سيبويه.

(٥) انظر: ارتكاز الفكر النَّحويِّ. د. محمود فجَّال: ٩٣.

وهذا أد. فخر الدِّين قباوة فقام يحرِّج علىٰ المانعين ويجرِّحهم، ويذكر أنَّ المتقدِّمين وقعوا في ذلك للعقدة السِّيبويهيَّة، وجمود التَّقليد، وضعف الخبرة العلميَّة بالحديث والتعصُّب لسيبويه(١).

وهذه د. خلود العموش تذكر أنَّ التَّحرُّز الدِّينيَّ هو الَّذي منع المتقدِّمين من الاحتجاج بالحديث، وكذلك أشارت إلىٰ احتمال أن يكون ما ذكره د. محمود حسني مغالسة(٢) سببًا في ذلك حيث أرجع ذلك إلىٰ الوضع وإلىٰ الرِّواية بالمعنىٰ، وزادت أيضًا إلىٰ ما سبق أنَّ كتب الحديث لم تكن مبذولة ومتوافرة بعدُ(٣).

هذه هي مجمل الأسباب الَّتي أُوردت والمعالجات الَّتي سيقت، منها أسباب أصيلة وهناك أسباب دخيلة، فالأصيلة هي الَّتي ذكرها العلماء ابن الضَّائع وأبو حيَّان، وسبباهما هما:

١- التَّغيير في اللفظ لإجازة المحدِّثين الرِّواية بالمعنىٰ(٤).

---

(١) انظر: تاريخ الاحتجاج النَّحويِّ: ٣٥١، ٣٥٢.

(٢) في بحث له بعنوان: (احتجاج النَّحويِّين بالحديث) نشره في مجلَّة مجمع اللغة العربيَّة الأردنيُّ، السَّنة (٢)، العام (١٩٧٩م) العدد المزدوج (٣، ٤).

(٣) انظر: مسألة احتجاج النُّحاة بالحديث الشَّريف: ٤٣-٤٤.

(٤) قال الحافظ العراقيُّ (ت ٨٠٦ هـ):

ولـيـروِ بـالألـفـاظ مـن لا يـعـلـمُ ... مـدلـولـهـا وغـيـره فـالـمـعـظـمُ
أجـاز بـالـمـعـنىٰ، وقـيـل: لا الـخَـبَـرْ ... والشَّـيخ في التَّصـنيف قطعـًا قد حَظَرْ
ولـيـقـل الـرَّاوي: بـمـعـنىٰ أو كـمـا ... قـال، ونـحـوه كشـكٍّ أُبـهِـمـا

انظر: ألفيَّة العراقيِّ: ١٤٩، الأبيات: ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤.

٢- وجود اللحن في الحديث لوجود الرُّواة الأعاجم في رواته.

ثُمَّ جاءت ردودٌ علىٰ هذين السَّببين كما أسلفتُ حديثه تبيِّن أنَّ جواز الرِّواية بالمعنىٰ لها شروط، وكذلك أنَّ الرَّاوي يشترط فيه الضَّبط والإتقان.

وأمَّا الأسباب الدَّخيلة فهي تسبيب من صُنع الباحثين في العصر الحديث في معالجة المسألة ومناقشتها، والنَّاظر لعمل هؤلاء المعاصرين يجدهم أحد ثلاثةٍ: إمَّا آخذاً بالأسباب الأصيلة مستعرضاً لها، وإمَّا رادًّا لها مقتنعاً بالرُّدود علىٰ تلك الأسباب الأصيلة، وإمَّا منشئاً أسباباً جديدة، الَّتي سمَّيتُها أسباباً دخيلة لتكون مقابلاً للأسباب الأصيلة.

واستعرضت آنفاً حديثاً عنها، وقد عرضته حينما سقتُ معالجات المعاصرين للفراغ، وذكرت ما أوردوه من تسبيباتٍ لسدِّ ذلك الفراغ الَّذي خلَّفته القضيَّة بردِّ أسبابها الأصيلة، وإن كانت أسبابهم الَّتي ذكروها قد ألقفهموها أو بعضها ابن الطَّيِّب الفاسيِّ (ت ١١٧٠هـ)[(١)]، وقد ناقش شيئاً منها بعض الباحثين في أطروحاتهم[(٢)].

وبقي مناقشة ما ذكروه هم من أسبابٍ لامتناع المتقدِّمين من النَّحويِّين عن الاحتجاج بالحديث، وهي من الأسباب الدَّخيلة الَّتي لم تناقش ولم تفاتش، وذكرها وبيانها هو الآتي:

---

(١) انظر: فيض نشر الانشراح: ١/ ٤٥٢.

(٢) انظر: الاستشهاد بالحديث في المسائل النَّحويَّة، د. ياسر الطَّريقيّ: ١/ ١٠٧- ١٠٨.

١- السَّبب السِّياسيُّ الفكريُّ(١).

٢- عدم خبرة النَّحويِّين العلميَّة بالحديث(٢).

٣- العقدة السِّيبويهيَّة(٣).

هذه الثَّلاثة من الأسباب الدَّخيلة الَّتي لم تعالج، أمَّا غيرها فقد عولج ونوقش حتَّىٰ سَمَطَ، وبعضٌ ممَّا ذكروه كأنَّه حديث فكاهةٍ أو فتق فهاهة لا يدرج فلذا لن أعوِّل عليه.

وأمَّا الأسباب الأصيلة فقد عولجت ونوقشت غير أنَّها نوقشت في زمن غير الزَّمن الَّذي سيقت له، وحوكمت إلىٰ غير العهد الَّذي نُسجت من أجله؛ لذا أرىٰ أنَّها مازالت حيَّة، وأنَّ الحازَّ علىٰ كثرة حزِّه لم يصب المفصل كما يقال في الأمثال، إذ اتَّجهت المناقشة والرَّدُّ إلىٰ غير وجهته المقصودة الَّتي لأجلها سيق السَّبب، وقد ذكرتُ ذلك فيما سبق فلا أعيده هنا.

وهذه الأسباب الدَّخيلة كلُّها مصطنعة ليست مطابقةً للواقع ولا صادقةً علىٰ حقيقة الحال؛ أي: أنَّها ظنون تتلمَّس الحقيقة وليست هي الحقيقة، ورغبة في تطلُّب أسباب الامتناع لا أنَّها أسباب الامتناع، وأمَّا الأسباب الحقيقيَّة الَّتي أدَّت إلىٰ امتناع المتقدِّمين من النَّحويِّين عن الاحتجاج

(١) انظر: موقف النُّحاة من الاستشهاد بالحديث الشَّريف، د. خديجة الحديثيُّ: ٤٠٩.

(٢) انظر: الحديث النَّبويُّ، د. فجَّال: ٩، والسَّير الحثيث، د. فجَّال: ٨، ٥٥٢، وتاريخ الاحتجاج النَّحويِّ بالحديث الشَّريف، د. قباوة: ٣٥٢.

(٣) انظر: تاريخ الاحتجاج النَّحويِّ بالحديث الشَّريف، د. قباوة: ٣٣٩، ٣٥١.

بالحديث فأقربها عندي إلىٰ الصَّواب هي الأسباب الأصيلة الَّتي قالها العلماء، وهما سببان بيِّنان ظاهران، قال بهما عالمان كبيران ذوا تقىً وديانةٍ.

أمَّا الأسباب الدَّخيلة الَّتي لم تناقش وتعالج فالقول بها أو الحكم عليها لا يكون إلَّا بعد مناقشتها، وهذا أوان مناقشتها:

أولاً: السَّبب الفكريُّ السِّياسيُّ.

المراد به أنَّه وقع نزاع بين أهل الكلام وأهل الحديث، والنِّزاع وقع بين أهل الرَّأي من الفقهاء وبين أهل الأثر منهم، وكان النَّحويُّون يميلون إلىٰ أهل الكلام فخافوا المصارحة بتبعتهم لهم، ولم يريموا لهم ذمًّا ولا قدحًا ولا شكراً ولا مدحًا لا لهؤلاء ولا لهؤلاء، فلذا ارتأوا المباعدة عن الاحتجاج بالحديث؛ لأنَّه مثار مشكلة بين النَّاس واشتكاك بالانتساب للمذاهب حتَّىٰ بلغ الأمر إلىٰ السَّاسة، فأصبح سياسيًّا= هذا هو المراد بالسَّبب الفكريِّ السِّياسيِّ.

قلتُ معقِّباً: الواقع التَّأريخيُّ ينفي ذلك، فالنَّحو مذ نشأ إلىٰ عهد سيبويه علىٰ المحجَّة هو ورجاله، لم تدخله الأمور الكلاميَّة والمنطقيَّة، يظهر ذلك جليًّا في كتاب سيبويه، في توجيهات سيبويه وفي تعليلات شيخه الخليل، وقد ظهر النَّحو في كتاب سيبويه مكتملاً ولم يدخل فيه ما ليس منه، وكتابه بين أيدينا اليومَ.

كذلك أنَّ الحقائق التأريخيَّة تحكم بانعدام وجود هذا السَّبب، فالدُّروس المقامة في البصرة الَّتي قدم إليها سيبويه (ت ١٨٠هـ) إمَّا دروسٌ شرعيَّة وأمَّا

دروس لغويَّة[1]، ودليل ذلك أنَّ الفتىٰ سيبويه جلس أوَّل ما جلس مَقدمه البصرة إلىٰ حمَّاد بن سلمة (ت ١٦٧هـ) من أهل الحديث فلمَّا لم ترق له المجالسة لأحداثٍ جرت بينهما معروفة[2] غادر مجلسه إلىٰ حلقة الخليل بن أحمد عالم العربيَّة، ولازمه حتَّىٰ برع في العربيَّة؛ فأصبح هو حبرها وأصبح كتابه بحرها.

وإذا كان الوضع بهذه الحال والسَّكينة من الهدوء والسُّكون الفكريِّ من غير نزاعاتٍ غالية بلغت السَّاسة، وأدَّت إلىٰ المقاطعة فليس ثَمَّ سببٌ فكريٌّ سياسيٌّ، علىٰ أنَّ الاعتزال ظاهر وبيِّنٌ، لكن ليس بالأمر المسيطر الَّذي يجعل الشَّخص يترك شيئًا يريده خوفًا من هذا المسيطر، بل علىٰ عهد الخليفة هارون الرَّشيد السُّنَّة ظاهرة والأمور مستقرَّة، والفتنة ظهرت في عهد ابنه الخليفة عبد الله المأمون، وهي فتنة خلق القرآن الَّتي امتُحِن فيها الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ)، أمَّا قبلها فلا توجد فتنة فكريَّة سوىٰ فتنة الأزارقة الحروريَّة، وهي أمنيَّة أكثر منها فكريَّة.

وعلىٰ هذا فجعل سبب امتناع النَّحويِّين الأوائل عن الاحتجاج بالحديث من أجل السَّبب الفكريِّ والسِّياسيِّ مردودٌ غير مقبول؛ لأنَّه ليس له مستند علميٌّ ولا سند تأريخيٌّ، وأمر آخر هو أنَّ النَّحويِّين الممتنعين عن الاحتجاج بالحديث في النَّحو إذا صنَّفوا كتبًا في اللغة أو الأدب وجدت الأحاديث واردة

(١) انظر: سيبويه إمام النُّحاة لعليٍّ النَّجدي ناصف: ٧٩.

(٢) انظر: مجالس العلماء للزَّجَّاجيِّ: ١١٨، وطبقات النَّحويِّين واللغويِّين للزَّبيديِّ: ٦٦.

في كتبهم تيك، وخير مثال أبو العبَّاس المبرَّد (ت ٢٨٥ هـ) يلاحظ ذلك في كتابَيه: (المقتضب) النَّحويِّ، و(الكامل) اللغويِّ الأدبيِّ، فإن كان السَّبب الفكريُّ السِّياسيُّ هو الَّذي منعه في (المقتضب)، فلِمَ لم يمنعه هذا السَّبب ويحجزه من إيراد الأحاديث في كتابه (الكامل)؟ أفيصحُّ بعد هذا أن يُعدَّ هذا سببًا للامتناع؟!

ثانياً: عدم الخبرة العلميَّة بالحديث.

من المعلوم أنَّ للحديث علومًا؛ منها ما هو دائر علىٰ المتن ومنها ما يدور علىٰ السَّند، وللحديث فرعان كبيران في ذاته وفي علومه هما: الرِّواية وضوابطها والدِّراية وعلومها(١)، فالأوَّل تطبيقيٌّ وهو الرِّواية سماعًا من رسول الله- عليه الصَّلاة والسَّلام- وتبليغًا لغير سامعيه، وهكذا دواليك إلىٰ عصر تدوين الحديث. ويسمَّىٰ السَّماع؛ أي: الأخذ تحمُّلاً، ويسمَّىٰ التَّبليغ أداءً، وكلاهما نوعان من علم الرِّواية، وهو ممَّا يدور علىٰ المتن ضبطه لفظًا ومعنىً(٢).

وأمَّا ثاني الفرعين فهو علم الدِّراية وهو يدور علىٰ السَّند ورجاله وصفاتهم، وهو العلم التَّنظيريُّ للأوَّل، وهو مأخوذ من صنع أهل الرِّواية باستقراء أفعالهم وطرائقهم في التَّحمُّل والأداء صيانةً لما حملوه دقَّة وضبطًا لما تحمَّلوه، وهذا النَّوع أعني الدِّراية ذو أفانين، وله فروع منها ما هو في علم

(١) انظر: السَّير الحثيث، د. فجَّال: ١/ ٣٠-٣٢، ٥٠- ٥٣.

(٢) للاستزادة ينظر: مقدِّمة ابن الصَّلاح (بنت الشَّاطئ): ٣١٢ - ٣٦١= النَّوع:(٢٤)، و٣٩٠- ٤١٨ = النَّوع:(٢٦).

الرَّجال، ومنها ما هو في المصطلح، ومنها أنواع المصنَّفات في الحديث، وطرائق تصنيفها، وغير أولاء من علومٍ.

ومن المعلوم أيضـًا أنَّ معرفة النَّحو شرطٌ من شروط المحدِّث(١) لأنَّ المحدِّث يَنظُر في السَّند لمعرفة رجاله صدقـًا وكذبـًا قوة وضعفـًا، ويَنظُر في المتن، ومن الاحتكام في نظره في المتن النَّظر في موافقته للعربيَّة؛ لأنَّ اللحن غير مقبول في الحديث، فالَّذي يريد الحكم علىٰ الحديث ناظرٌ في سنده ليستوثق من رجاله، وفي متنه ليستوثق من عربيَّته.

والجهل بالعربيَّة والنَّحو خصوصـًا لا يوقع في اللحن فحسب، بل قد يوقع الجاهل به في التَّصحيف والتَّحريف؛ فيكون الفاعل مفعولاً، فينقلب المعنىٰ وتنتقض الأحكام؛ لذا تَشدَّدَ المحدِّثون في وجوب تعلُّم النَّحو للمشتغل بالحديث(٢).

وأمَّا النَّحويُّ فلا يشترط له تعلُّم علوم الحديث، كما لا يشترط عليه تعلُّم التَّفسير وعلومه، وكذلك لا يشترط علىٰ النَّحويِّ معرفته بعلوم القرآن ناسخه ومنسوخه ولا القراءات متواترها وشاذِّها، إلىٰ غير ذلك من العلوم، علىٰ أنَّ عِلم هذه العلوم فيه زيادة فضلٍ وفائدة ومزيَّة، وبناءً علىٰ هذا فلا يُنتقدُ علىٰ النَّحويِّين عدم علمهم بالحديث وغيره ليكون حجَّة للامتناع.

---

(١) انظر: الحديث النَّبويُّ، د. فجَّال: ٣٢-٣٤، ٤٧-٤٨.

(٢) قال الحافظ العراقيُّ (ت ٨٠٦ هـ):

وليحذر اللحَّان والمصحِّفا ... علىٰ حديثه بأن يحرِّفا
فيدخلا في قوله: "مَن كذبا" ... فحقُّ النَّحوُ علىٰ مَن طَلَبَا

انظر: ألفيَّة العراقيِّ:١٤٩، البيتين:٦٣٩، ٦٤٠.

وبهذا فالقول بأنَّ جهالتهم بعلوم الحديث أدَّت إلىٰ امتناعهم عن الاحتجاج به من فِرىٰ القول وخبط النَّظر، وليست من مفردات البصائر ولا مستنيرات الحُجج، فالمحدِّث يشترط له تعلُّم النَّحو ولا عكس، وتدوين المصنَّفات مذ بدأ التَّدوين إلىٰ يوم النَّاس هذا معتمدٌ علىٰ ما سطَّره النَّحويُّون وقعَّدوه، فلا يقام سطرٌ علىٰ طرسٍ إلَّا وَفق كلام النَّحويِّ، بل جميع العلوم النَّقليَّة تحتكم إلىٰ النَّحو.

ثالثاً: العقدة السِّيبويهيَّة.

لقد عقد أد. قباوة هذه العقدة الَّتي لم يسبقه إليها سابقٌ. وإيضاح هذا السَّبب أنَّ سيبويه لمَّا وقع له ما وقع من أغلوطاتٍ لغويَّة في مجالس شيخه حمَّاد بن سلمة (ت ١٦٧هـ) صحَّحها له شيخه، حنق سيبويه من تصحيح شيخه له -علىٰ حدِّ زعم د. قباوة- فعزم سيبويه علىٰ دراسة العربيَّة وضبطها، فغادر مجلس شيخه حمَّاد، لكنَّ حَنَقَه ذاك لم يَسْرِ أو يُسَرَّ عنه، وفوق ذلك أنَّه لم يتقصَّد بضرمه شيخه فحسب، بل توقَّد وسرىٰ ذلك منه علىٰ الحديث برمَّته.

فانفتل سيبويه الحانق من مجلس شيخه حمَّاد بن سلمة إلىٰ مجلس شيخه الخليل بن أحمد يأخذ منه علم العربيَّة مشاربها ومضاربها وصُبابتها وخلاصتها والحَنَقَ والغيظ يملآن صدره علىٰ الحديث النَّبويِّ، ولمَّا أن برع في العربيَّة، وعَلِمها حقَّ العلم رام تدوين كتاب ضابطٍ ينتظم قواعد العربيَّة، فسعىٰ في صنع ذلك غير أنَّه حرص كلَّ الحرص علىٰ تجريد كتابه من الاحتجاج بالحديث الشَّريف قصداً، بسبب عقدة شيخه حمَّاد، الَّتي تحوَّلت لديه إلىٰ عقدة الحديث حسب رأي د. قباوة، فأخلىٰ بسببها كتابه من

الحديث، ولمَّا أورد الحديث ربَّما مضطرًّا وربَّتما علىٰ غير قصدٍ[1] لم يرفعه إلىٰ رسول الله -عليه الصَّلاة والسَّلام- بل أسنده لكلام العرب= هذه هي العقدة السِّيبويهيَّة، وهذا فسرها.

قلتُ معلِّقًا: إنَّها والله لمحنةٌ أيُّ محنةٍ! أن يكون إمام النَّحويِّين بهذا الوصم والوصف، إنَّ غاية ما صنع الإمام في تلك القصَّة أن كسر قلمه، وقال قولته المشهورة: لأتعلَمنَّ علمًا لا تخطِّئني فيه، ومضىٰ إلىٰ مجلس الخليل[2]. لم يقل الرُّواة: إنَّه غضب وزمجر إنِّما هي الأنفة من التَّخطئة وأيقن أنَّه لا ينبغي له أن يتعلَّم الحديث قبل أن يتقن العربيَّة فحسب، ولو سُلِّم بغضبه وتخشُّن صدره فإن كان غاضبًا فليغضب علىٰ مخطِّئه شيخه حمَّاد وعلىٰ جهله هو، لا علىٰ الحديث النَّبويِّ الشَّريف.

إنَّ القول إنَّه غضب من تلك التَّعديلات الَّتي أبداها عليه شيخه، ثُمَّ تحوَّل غضبه من الغضبِ علىٰ شيخه إلىٰ الغضب علىٰ حديث رسول الله ومنابذته= قولٌ لا ينهض من أحرفه حرفٌ واحد.

وقبل هذا وبعده سيبويه طالب علم، وطالب العلم لا يأنف من التَّخطئة، فهذا هو ميدان الطَّلب، والطَّلب هو التَّعلُّم، والتَّعلم يكون بالخطأ والصَّواب، ففي الطَّلب لا تُستكثر التَّخطئة للطَّالب ولا تُستنكر من الطَّالب؛ لأنَّه في مجال

---

(١) وأزيد: أو لا أعلم كيف أوصِّفُها. وأعرِّج علىٰ قولي بقولي: كيف يضطَّر إلىٰ (٣) أو (٥) أحاديث وكلام العرب واسع، أم كيف لم يتقصَّد الحديث، وهو مصنِّف الكتاب، فكأنَّه -والحال هذه- مغصوب علىٰ إيراد هذه الأحاديث.

(٢) انظر: معجم الأدباء لياقوت الحمويِّ: ٣/ ١١٩٩، وإنباه الرُّواة للقفطيِّ: ٢/ ٣٥٠، وسيبويه إمام النُّحاة لعليٍّ النَّجديِّ: ٨٠.

تعلُّم كما سلف قوله، وهو لم يأت إلىٰ الشِّيخ إلَّا ليصحِّح له ما عنده من خطأ ويتعلَّم منه ما يدفع عنه الجهالة، وإنَّما كانت أنفته أن قدَّم شيئًا علىٰ شيءٍ، فلمَّا أحسَّ أنَّه لم يتقن العربيَّة ولم يبرع فيها ذهب ليتقنها فهي ما يعصم اللسان من الخطأ والخطل، والبنان من اللحن والزَّلل، فهو قد سار علىٰ الطَّريق الصَّحيحة= هذه هي الحكاية، وهذا هو مفتهمها الفهم الصَّحيح.

وزاد أد. قباوة الطِّين بِلَّة، وفي الحبل عقدةً أن قال إنَّ الخالفين لسيبويه (ت ١٨٠هـ) أصيبوا بالجمود والهمود علىٰ تأييد قوله واقتفاء أثره وكتابه قرونًا متطاولة إلىٰ أن صاح بهم ابن حزمٍ (ت ٤٥٦هـ)، وفاجأهم ابن مالكٍ (ت ٦٧٢هـ) بالاحتجاج بالحديث، فحاصوا وباصوا، ثُمَّ ناصوا إلىٰ نصرة أسلافهم يتقرَّون صنيع أولئك الأسلاف، فخرجوا بأنَّ الأوائل منعوا الاحتجاج بالحديث وامتنعوا عنه لسببين سمَّاهما أرجوفتين هما: الرِّواية بالمعنىٰ، والرُّواة الأعاجم، وعلىٰ تينك الأرجوفتين راح أد. قباوة يقدح بالنَّحويِّين ويعنِّفهم= هذه هي حكاية العقدة السِّيبويهيَّة وهذه تبعاتها، وهي إلىٰ حكاية مغضَّبٍ أقرب من أن يقال إنَّها مناقشة موضوعيَّة بأسباب علميَّة، فهذه العقدة لا تستند إلىٰ وقائع تأريخيَّة، ولا تسندها حقائق واقعيَّة، ولا تعزِّزها استنتاجات علميَّة، ولا المسلَّمات العقليَّة، ولا التَّراجم والسِّير الذَّاتيَّة لأُولئك الأعلام سيبويه وخلوفه، بل هي مجرَّد تخرُّصات غضبيَّة، فالقوم أهل ديانةٍ وسنَّةٍ.

وعلىٰ هذا تكون هذه الأسباب الثَّلاثة الدَّخيلة غير المعالجة -الَّتي أسميها تسبيباتٍ وليست بأسبابٍ- غيرَ ناهضةٍ بل ساقطة، وقد بيَّنت وجهَ سقوطها وتهافتها، وضعف الاحتجاج بها، أو انعدامه.

المبحث الثَّاني:

معالجات انفعاليَّة وتهمٌ ارتجاليَّة في قضيَّة عدم الاحتجاج بالحديث.

جرىٰ التَّعنُّت والشَّطط والملامة والمقادعة بالمقاذعة عند بعض الباحثين المعاصرين حتَّىٰ لكأنَّ أحدهم يقيح بغضـًا، فيذمَّ بعضـًا من النَّحويِّين، وهم جلَّةٌ علماء غير مطعون بهم ولا مرتاب فيهم، ولا متَّهمون ولا مظنون في علمهم ولا في عقيدتهم، وكان علىٰ رأس هؤلاء المطعون عليهم ابن الضَّائع (ت ٦٨٠هـ) وأبو حيَّان (ت ٧٤٥هـ) حتَّىٰ كاد يبلغ التَّجنِّي عليهم حدَّ الطَّعن بديانتهما.

وابن الضَّائع وأبو حيَّان عَلَمان عالمان في الدَّرس النَّحويِّ لهما وسمة وبصمة في العربيَّة وفي فقه كتاب سيبويه والبصر فيه، فهما ليسا ذيولاً في علم العربيَّة بل رؤوسـًا، وهما متون لا حواشٍ في هذا العلم، يشهد لهما بذلك ما تركاه من مصنَّفاتٍ وكتبٍ؛ فكان يجب علىٰ مَن خَلَفَ لِمَن سَلَفَ حفظ المكانة لهما، والصَّيانة لعِرضهما، فما عدا ممَّا بدا.

وأوَّل الأمر ومبتدؤه أنَّ ابن الضَّائع (ت ٦٨٠هـ) ناقش ابن خروفٍ (ت ٦٠٩هـ) وانتقده لإكثاره من الاستشهاد بالحديث في النَّحو، وأنَّه ليس له بهذا سلف، وليس هذا من فعل الأئمَّة المتقدِّمين، وخرَّج فعله هذا علىٰ أحد أمرين: إمَّا التَّبرك فأجازه ولم يأبه، وإمَّا الاستدراك به علىٰ الأئمَّة المتقدِّمين فمنع ذلك وردَّه واستأباه.

وكذلك صنع أبو حيَّان (ت ٧٤٥هـ) بانتقاده ابن مالكٍ (ت ٦٧٢هـ) لإكثاره من الاستدلال بالحديث والاحتجاج به في كتبه النَّحويَّة، وأنَّ عمله هذا ليس عليه عمل المتقدِّمين من النَّحويِّين أمثال الخليل وسيبويه والكسائيِّ

والفرَّاء ومَن تبعهم، وجعل امتناع أولئك الأئمَّة عن الاحتجاج بالحديث مردُّه لسببين: أنَّ رواة الحديث فيهم أعاجم، وأنَّ أهل الحديث أجازوا رواية الحديث بالمعنىٰ، والسَّبب الأوَّل ناقض لقصد النَّحو وشرطه، والثَّاني مبعد لصحَّة اللفظ؛ فيقع بذلك الظِّنَّة بوقوع الغلط، وأنَّه ليس لفظ رسول الله بنصِّه.

ومن المتقرِّر في أصول النَّحو أنَّ الأعجميَّ لا تؤخذ منه العربيَّة ولا نصوصها؛ لأنَّه مظنَّة التَّحريف واللحن والزَّلل؛ لذا كان وجود الرُّواة الأعاجم في أسانيد الأحاديث مشكلاً عند النَّحويِّين، فهذا يخالف ويناقض ما استقرَّ عندهم في أصول الصَّنعة.

وأمَّا الأمر الآخر الَّذي هو إجازة الرِّواية بالمعنىٰ فهي تفقد النَّصَّ أصالة ألفاظه وتراكيبه، ولن يكون حينئذٍ هو لفظ رسول الله صريحًا بل لفظ الرَّاوي، فالمعنىٰ للرَّسول المصطفىٰ -عليه الصَّلاة والسَّلام- واللفظ للرَّاوي، وإذا كان الكلام للرَّاوي، فكلامه حاله كحال باقي كلام العرب فيه القويُّ والأقوىٰ والضَّعيف والشَّاذ.

ذانك هما السَّببان اللذان من أجلهما استبعد بهما الاحتجاج بالأحاديث النَّبويَّة، وهي الأسباب والتَّعليلات الَّتي ساقها ابن الضَّائع، وانتصر لها أبو حيَّان في عرضهما لقضيَّة امتناع النَّحويِّين عن الاحتجاج بالحديث في إثبات قواعد النَّحو.

هكذا مضىٰ الحال واندرج الأمر عند الفريقين، فللنَّحو كتبه ومصنَّفاته، وللحديث كتبه ومصنَّفاته، وجاء الشَّاطبيُّ فأعاد القضيَّة للطَّرح لكنَّها لم تظهر للسَّطح فذكرها عَرَضًا ولم يحكم لا عليها ولا لها، بل عرضها عَرْضًا، والأقرب أنَّه يأخذ بقول أبي حيَّان لكن له انفرادات فيها.

وكذا صنع السُّيوطيُّ (ت ٩١١هـ) في كتابه (الاقتراح) أوردهما إيراداً، ثُمَّ طوي خبرهما إلىٰ أن جاء ابن الطَّيِّب الفاسيُّ (ت ١١٧٠هـ) وشرح كتاب السُّيوطيِّ (الاقتراح)، وكانت مسيطرةً عليه عاطفة دينيَّة غضبيَّة عاصفة للحديث وأهله، فشنَّع بأبي حيَّان أيَّما تشنيع، وألحق به ابن الضَّائع فضيَّع رأيه.

وإنَّ القارئ لما كَتَبَهُ ودوَّنه تجاههما ليخيَّل إليه أنَّهما ليسا من المسلمين، بل من أعداء سيِّد المرسلين، وهذا التَّشنيع مسلك غير حميدٍ، فهما أعني أبا حيَّان وشيخه ابن الضَّائع من أهل الدِّيانة بالإسلام، ومن أهل الأمانة والولاء لسيِّد الأنام، والصَّيانة للعربيَّة وحفظ ذمامها، ومَن كان كذلك فيجب حفظ أعراضهما من التَّجريح وبسط اللسان.

وجاء العصر الحديث وابتحثت القضيَّة، وظهرت علىٰ سطح البحث العلميِّ من جديدٍ، غير أنَّ الغالب علىٰ جهد الباحثين عدم السَّلامة من سيطرة العاطفة علىٰ طرحهم للمسألة وأثرها في المناقشة، وقد نظرتُ في كثيرٍ منها وانتخبت كتبًا منها عالجت القضيَّة وتعرَّضت لبحوث مَن سبقوهم، وهذه الكُتُب قد جَمَعَت صفاتٍ التأخُّرَ والتَّخصيصَ والنُّضج العلميَّ لأربابها والإحاطة بقول مَن سبقهم، فاستعرضت محتواها، وقد ظهرت العاطفة مستبينة عندهم وأحيانًا مستبدَّة، والميل إلىٰ الحديث والمحدِّثين والجنف علىٰ النَّحو والنَّحويَّين.

من أثر العاطفة والانفعال ما ذكرته د. العموش من أنَّ الدَّافع للمعاصرين في الكتابة في هذه القضيَّة هو الغيرة علىٰ حديث رسول الله والدِّفاع عن

سنَّته[1]، وبه أظهرت الباحثة الكريمة كأنَّ الحديث الشَّريف كائنٌ محلَّ اتِّهامٍ وموطن شبهةٍ وطعنٍ.

ومن أثر العاطفة أيضًا أنَّ الباحثة وصمت دراسات المعاصرين أنَّها مزعجة ومكرورة[2].

وهذه أد. الحديثيُّ -رحمها الله- وإن لم تصدر منها أحكام انفعاليَّة لكن ربَّما يعدُّ ما ذكرته في الخاتمة وهو قولها: "مستخلصين منها القواعد"[3] قد يكون هذا انفعاليًّا غير مباشرٍ أو اندفاعًا؛ لأنَّ قواعد العربيَّة رسمت وتمَّت، فالأمر لا يحتاج إلىٰ وضع قواعد جديدة وإنَّما هذا من أثر سيطرة العاطفة.

أمَّا أد. فجَّال -رحمه الله- فظهر ذلك عنده بيِّنًا، ففي مقدمته لكتابه ذمَّ السُّيوطيَّ بأنَّه مولع بأبي حيَّان وابن الضَّائع ومقلِّد لهما بلا بصيرة[4]، وكذلك أنَّه ذكر أنَّه يحمِّل ابن الضَّائع وأبا حيَّان مسؤوليَّة ذلك الامتناع من الاحتجاج[5]، وذكر أيضًا أنَّ النَّحويِّين ترفَّعوا عن الاحتجاج بالحديث، وبذلك أصبح ربع النَّحو جديبًا، واعتذر لهم بمذمَّة: أنَّ فاقد الشَّيء لا يعطيه[6]، ومثل ذلك ما ذكره عندما ذكر أنَّ المنهج الحقَّ بالبداهة أن يتقدَّم

(١) انظر: مسألة احتجاج النُّحاة بالحديث الشَّريف: ٧٤.

(٢) انظر: مسألة احتجاج النُّحاة بالحديث الشَّريف: ٧٥.

(٣) مواقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشَّريف: ٤٢٦.

(٤) انظر: الحديث النَّبويُّ في النَّحو العربيِّ: ٧.

(٥) انظر: الحديث النَّبويُّ في النَّحو العربيِّ: ٨، ١١٠.

(٦) انظر: الحديث النَّبويُّ في النَّحو العربيِّ: ٨-٩، ١٢٦.

الحديث سائر كلام العرب، لكن لانشغال النَّحويِّين إلىٰ التَّزوُّد بالشِّعر من رواته فذلك استغرق جهدهم[1]= هذا الكلام وإن كان هادئ النَّبرة غير أنَّ عاطفة الانفعال هي المسيطرة عليه.

من ذلك قوله: "ولأجل إحقاق الحقِّ علينا تبيان بطلان هذا الكلام"[2] هذا من الكلام الانفعاليّ، فنبرته أعلىٰ من الَّذي قبله، ومن المعالجات الانفعاليَّة المستعجلة ما ذكره ختام ذِكره للمذهب الأوَّل وهو مذهب المجوِّزين حيث قال: "وهو الَّذي ينبغي التَّعويل عليه والمصير إليه"[3]فسبَّق بحُكمهُ قبل ذِكر المذهبين الآخرين ومناقشتهما، وهذا دليل الانفعال وحكم العاطفة.

ومنه أيضـًا قوله عن ابن الضَّائع وأبي حيَّان أنَّهما أشاعا هذه القضيَّة الخاطئة، وروَّجا لها وناديا بها[4]، وذكر عن النَّحويِّين المتابعين لهما أنَّهم نقلوا ما قالاه دون تمحيص وتابعوهما في ذلك دون بحثٍ[5]، ونقل في معالجة المذهب الثَّاني نقولاً جارحة للمانعين عن ابن الطَّيِّب الفاسيِّ[6].

(١) انظر: الحديث النَّبويُّ في النَّحو العربيِّ: ٩٩.
(٢) الحديث النَّبويُّ في النَّحو العربيِّ: ١٠٠.
(٣) الحديث النَّبويُّ في النَّحو العربيِّ: ١٠٥.
(٤) انظر: الحديث النَّبويُّ في النَّحو العربيِّ: ١١٠.
(٥) انظر: الحديث النَّبويُّ في النَّحو العربيِّ: ١١١.
(٦) انظر: الحديث النَّبويُّ في النَّحو العربيِّ: ١١٣، ١١٨–١٢٠.

ومنه ما جاء في قوله: "ونحن نتحدَّىٰ أن يكون لسيبويه والخليل والمبرَّد ... قول في ذلك"[1] وهذه اللغة أو هذا الأسلوب أسلوب التَّحدِّي وأن يكون للأموات من أثر الانفعال العاطفيِّ.

أمَّا كتاب د. فجَّال الآخر فدليل الانفعال وعدم التَّجرُّد فيه أنَّه سمَّىٰ أسباب مانعي الاحتجاج شبهاتٍ، وبنىٰ عليها أبواب كتابه، فكلُّ سببٍ سمَّاه شبهة، وجعله بابًا من أبواب كتابه فعنده مثلاً الباب الثَّاني: ردُّ شبهة رواية الحديث بالمعنىٰ، وهلمَّ جرًّا.

ولعلَّ هذا كافٍ في الإشارة عدم التَّجرُّد وسيطرة العاطفة من تتبُّع عبارته في كلِّ ما جاء عنده دفعًا للاستطالة، وأزيد فأقول: وجاء في التَّمهيد قوله: "وقد ألقوا شبههم ليصدُّوا بها عن الاحتجاج بالحديث في تقعيد النَّحو"[2]= هذا الكلام غاية في الجناية والانفعال.

ومنه ما ساقه في الحاشية من كلامٍ يردُّ به علىٰ الملحدين، ولا أعلم مَن الَّذي أورد كلام الملحدين ليردَّ عليهم، والكتاب والكلام فيه للنَّحويِّين اللهمَّ إلَّا أن يكون به لمزٌ لهم حيث قال: "وبهذا يسقط قول الملحدين: إنَّ الرُّواة تناقلوا الحديث بألفاظهم في جميع العصور"[3].

ومنه أيضًا ما قاله في الخاتمة قال: "ومن أعجب العجب ما صنعه النُّحاة بإقامة نحوهم علىٰ الشِّعر، والشِّعر غير النثر، وتركهم الحديث النَّبويَّ وهو

(١) الحديث النَّبويُّ في النَّحو العربيِّ: ٣١٢ النَّتيجة (١١).

(٢) السَّير الحثيث إلىٰ الاستشهاد بالحديث في النَّحو العربيِّ: ١٧.

(٣) السَّير الحثيث إلىٰ الاستشهاد بالحديث في النَّحو العربيِّ: ٦٢ حا (١).

نثرٌ، ومعلوم أنَّ الَّذي يناسب النَّثرَ النَّثرُ"[1] = هذا كلام انفعاليٌّ، ودليل ذلك أنَّه همَّش علىٰ كلمة (الشِّعر) وقال في الحاشية: "بالإضافة إلىٰ النَّثر غير الحديث الشَّريف"؛ أي: أقاموا نحوهم علىٰ الشِّعر بالإضافة إلىٰ النَّثر، وبهذا ناقض أوَّل كلامه وردَّ عليه بعدم حقيقة ما ادَّعاه، فالحاشية ردَّت علىٰ المتن= فهذا دليل الانفعال وفي الكلام اضطراب مع محاولة التَّمسُّك بالمصداقيَّة، فأدَّىٰ الانفعال إلىٰ هذه الحوصة وإلاَّ لِمَ وضعه في الحاشية، وهو صاحب الكتاب.

ومن الانفعال ما ذكره أيضـًا أد. فجَّال في كتابه الثَّالث (الارتكاز) من لمزٍ بالنَّحويِّين[2]، ومن ذلك مخاطبته لسيبويه (ت ١٨٠هـ) ومحاورته إيَّاه، والإبانة بالحكم علىٰ ابن الضَّائع وأبي حيَّان باستذيال سيبويه انتصاراً له[3]= كلُّ هذا القِيل والوصم من أثر الانفعال وسيطرة العاطفة، ولك أن تعجب من أثر الانفعال في ذلك، فمثلاً كتاب (الارتكاز) مبناه علىٰ تثبيت أنَّ سيبويه احتجَّ بالحديث، وفي الكتاب نفسه يوبِّخ ابن الضَّائع وأبا حيَّان بالاستذيال لسيبويه في القول بالامتناع من الاحتجاج؛ فكأنَّ أد. فجالاً بنىٰ كتابه في زمنين أحدهما في زمن كتابيه السَّابقين، والآخر بعد أخذِهِ باحتجاج سيبويه بالحديث.

أمَّا أد. قباوة فكان أشدَّ القوم انفعالاً ويكفي التَّعريج علىٰ ما جاء في مقدمتَي كتابَيه[4]، من ذلك قوله وقد بدا هادئـًا: "لم نكن شاكرين بالقبول

(١) انظر: السَّير الحثيث إلىٰ الاستشهاد بالحديث في النَّحو العربيِّ: ٥٤٩.

(٢) انظر: ارتكاز الفكر النَّحويِّ: ٧٩، ٨٦.

(٣) انظر: ارتكاز الفكر النَّحويِّ: ٩٢-٩٣.

(٤) كتاباه هما: (تاريخ الاحتجاج النَّحويِّ بالحديث الشَّريف)، وفرخه كُتيِّبه الآخر: (توظيف الحديث الشَّريف في البحث النَّحويِّ).

والتِّرحاب شكر إخواننا رجالات العلوم الإسلاميَّة"[1] يعني بذلك النَّحويِّين أنَّهم لم يشكروا نعمة الحديث ويفيدوا منها شكر أهل الشَّريعة.

ومن ذلك قوله: "بعيد عن كلِّ تهويش وضوضاء"[2] فهذا اللفظ كافٍ في كشف دوافعه الانفعاليَّة، ومن تلك الألفاظ والتَّراكيب الانفعاليَّة قوله: "نزع فتائل الخصام ...، ويرسم شكل الحقيقة الخالصة من ألوان الشُّبه والأراجيف"[3]، وقوله: "نسمع المهاترات بين رجال النَّحو ... إنَّما هو التَّقلُّب بين شقاشق اللسان وتراشق الاتَّهام، ... أحسن حالاً من هذه المعامع المصطنعة المتهافتة"، وقوله:" ... وثمارها الفجَّة لوصف ما بُنيت عليه من الأوهام، ... في متاهات الخلاف"[4]، وقوله: "تسدُّ منافذ المرجفين المعاندين، ... الَّذي خلَّفه الاشتباه والتَّوهُّم والافتئات"[5]= كلُّ ما سبق من نصوصٍ جاءت في صفحتين متتاليتين، وهذا دليل الانفعال، وهي ألفاظ إلىٰ الشَّتم أقرب منها إلىٰ النَّقد العلميِّ.

وكذلك تعريضه بابن الضَّائع حيث قال: "إنَّما اتُّهما[6] بجناية بعض المتطفِّلين علىٰ علم النَّحو ورواية الحديث، فعمِّمت سقطاتهم وأوهامهم علىٰ الجميع"[7]، وهذا ظاهر الانفعال، أقول: أين الإنصاف؟ لِمَ عمَّم ولَم

---

(١) تاريخ الاحتجاج النَّحويِّ: ٥.

(٢) تاريخ الاحتجاج النَّحويِّ: ٥..

(٣) تاريخ الاحتجاج النَّحويِّ: ٥-٦.

(٤) تاريخ الاحتجاج النَّحويِّ: ٥، وتوظيف الحديث الشَّريف: ٣.

(٥) تاريخ الاحتجاج النَّحويِّ: ٦.

(٦) الضَّمير يعود علىٰ النَّحويِّين والمحدِّثين.

(٧) تاريخ الاحتجاج النَّحويِّ: ٧.

يخصِّص؟ إن كان هو فاعل: (عمّم)، وإن كان غيره المعمِّم فلِمَ ينشر هو هذا التَّعميم؟ فبالتَّعميم تُفتقد الحقيقة والصِّدق ويصار إلىٰ خلافهما! أليس الأَولىٰ نقد هذا التَّعميم وقصر المدَّعَىٰ علىٰ صاحبه أم هو سيطرة الانفعال؟! وقوله: "علىٰ ما تقدَّم من الجنح والآثام والجنايات والطَّامَّات، ... فتضيع الحقائق بين أمواج التُّرَّهات"(١)= تأمَّل هذا الكلام فإنَّه قد قيل في حقِّ مسألةٍ أصوليَّة نحويَّة لا في جريمة قتلٍ واعتداء علىٰ نفسٍ، وما سبب ذلك سوىٰ الانفعال.

ومنه قوله: "مسلَّمات عاطفيَّة مفتعلة ومراشقات تنافسيَّة وأوهام، نحن لم نشغل أنفسنا بالجدليَّة العائمة"(٢)، وقوله:" ترسف في أصفاد التَّقليد واجترار القديم"(٣)= هذا من الانفعال الغضبيِّ والمغالاة اللفظيَّة.

ومن الانفعال وصفه لمانعي الاحتجاج أنَّهم روافض وقد تكرَّر ذلك كثيراً عنده(٤)، وفي كُتيِّبه الآخر جاء قوله: "من أين لهؤلاء الرَّوافض الزَّعم أنَّ الموالي الَّذين أوردنا أمرهم كلُّهم أعاجم"(٥)، ومثله قوله: "ومهما قال المعاندون والرَّوافض، وتظاهروا في الادَّعاءات والبهتان"(٦)، وقوله أيضًا: "فأين ما اتُّهم به أكثر المحدِّثين بالتَّخليط النَّحويِّ الَّذي حمل النُّحاة بزعم

(١) تاريخ الاحتجاج النَّحويِّ: ٧..

(٢) تاريخ الاحتجاج النَّحويِّ: ٨، وتوظيف الحديث الشَّريف: ٤.

(٣) تاريخ الاحتجاج النَّحويِّ: ٩.

(٤) انظر: تاريخ الاحتجاج النَّحويِّ: ٢٥٥، ٣١٩، ٣٣٠، ٣٣٧، ٣٤٣، ٣٤٩.

(٥) توظيف الحديث الشَّريف في البحث النَّحويِّ: ٤٨.

(٦) توظيف الحديث الشَّريف: ٥١.

الرَّوافض علىٰ عدم الاحتجاج من أجله بالحديث كلِّه"[1]، وقوله: "افتراها زمرة من المغرضين الرَّوافض"[2]= كلُّ هذا التَّشنُّج اللفظيِّ والغلط واللغط من الكلام مردُّه إلىٰ الانفعال العاطفيِّ.

وفي هذا القدر كفاية للدَّلالة علىٰ الطَّرح الانفعاليِّ في معالجة هذه القضيَّة من قِبَلِ أد. قباوة في كتابه الأوَّل، وكذلك ما جاء منه في فرخه أعني كتابه الثَّاني.

وفي الختام إنَّ الطَّرح الانفعاليَّ غير مثمرٍ ولا نافعٍ، ففيه يغيب التَّجرُّد عند المفاتشة العلميَّة، وتسيطر العاطفة الهائجة علىٰ المناقشة، وتنكمش الموضوعيَّة وتضمحِّل، وينعدم الهدوء إبَّان النَّظر في الأمر المنظور فيه، بل قد يُعمَّىٰ علىٰ الحقيقة ضمنًا، وقد تُغيَّب قصداً بهوج الانفعال ووهج العاطفة.

❁❁❁❁❁

(١) توظيف الحديث الشَّريف: ٥٦.

(٢) توظيف الحديث الشَّريف: ٧٣.

المبحث الثَّالث:

سبب عدم نسبة الأحاديث ورفعها في كتاب سيبويه .

لقد شَغَلَ كتاب سيبويه النَّحويِّين مذ ظهوره وإعلانه علىٰ يد أبي الحسن الأخفش، بل بهرهم كماله وتمامه وإحاطته، فاستعجبوا من ذلك غاية العجب أن ظهر كتاب نحويٌّ شاملٌ حافل بالنَّحو، والتَّصريف، والبلاغة، والأصوات، وغيرها من دروس اللسانيَّات.

ولقد قال المازنيُّ (ت ٢٤٩هـ) قولته: "من أراد أن يعمل كتابًا كبيراً في النَّحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ"(١)، وهذا أبو العبَّاس المبرَّد (ت ٢٨٥هـ) كان يقول عن كتاب سيبويه لِمَن يستقرئه إيَّاه: "هل ركبت البحر؟ تعظيمًا له واستصعابًا لما فيه"(٢)، وقال ابن جنَّي (ت ٣٩٢هـ) عنه: "وقد حطب بكتابه وهو ألف ورقةٍ علمًا مبتكراً ووصفًا متجاوزاً لما يسمع ويرىٰ"(٣)= هذي هي حال القوم مع كتاب سيبويه، وإعظامهم للمصنِّف وللمصنَّف.

ولمَّا أن ظهرت قضيَّة الاحتجاج بالحديث أو الامتناع عنه في النَّحو بين النَّحويِّين علىٰ سطح النِّقاش مذ القرن السَّابع الهجريِّ، وانساق إليها المهتمُّون بالنَّحو من الباحثين في العصر الحديث، وقبلهم متأخرو النَّحويِّين وقد راجعوا كتاب سيبويه فلم يجدوه قد أورد فيه حديثًا مرفوعًا إلىٰ النَّبيِّ -عليه الصَّلاة والسَّلام- أعلن معلنهم أنَّ المتقدِّمين من النَّحويِّين وعلىٰ

---

(١) نزهة الألبَّاء للأنباريِّ: ٦٢.

(٢) نزهة الألبَّاء للأنباريِّ: ٦٢، وإنباه الرُّواة للقفطيِّ: ٢/ ٣٤٨.

(٣) الخصائص: ٣/ ٣١٢.

رأسهم سيبويه لم يكونوا يحتجُّون بالحديث في النَّحو، وأنَّ لذلك سبباً منعهم من الاحتجاج بالحديث، وذكر ما أدَّاه إليه نظره بعد مشورة أهل النَّظر في المسألة، فقد ذكر أبو حيَّان (ت ٧٤٥هـ) أنَّ لذلك سببين: رواية الحديث بالمعنىٰ، ووجود الرُّواة الأعاجم في أسانيد الحديث. وقد سبق حديث ذلك في التَّمهيد والمقدَّمة وما تلاهما.

وأمَّا المعاصرون من الباحثين فقد انقسموا عن سيبويه قسمين، فمنهم من نفَىٰ استشهاد سيبويه بالحديث أمثال الشَّيخ: محمَّد الطَّنطاويِّ[1]، وكذلك أد. خديجة الحديثيُّ ذكرت أنَّه لم يستشهد[2]، وفي كتاب آخر لها متأخِّرٍ ذكرت أنَّه استشهد بالحديث[3].

وقد قال بالمنع د. شوقي ضيف[4]. وعلىٰ الطَّرف الآخر رأىٰ بعض الباحثين والأساتذة الجامعيِّين أنَّه استشهد بالحديث، من أوائلهم د. عثمان فكي[5]، وكذا الأستاذ: محمَّد راتب النَّفَّاخ في كتابه: (فهرس شواهد

---

(١) انظر: نشأة النَّحو: ٧٠.

(٢) انظر: أبو حيَّان النَّحويُّ: ٢٧٩.

(١) انظر: موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشَّريف: ٥٠.

(٤) انظر: المدارس النَّحويَّة: ٨٠.

(٥) انظر: الاستشهاد في النَّحو العربيِّ: ٥٧، نقلاً عن د. خديجة الحديثيِّ في كتابها (موقف النُّحاة): ٥٢.

سيبويه)، وأد. محمود فجَّال في كتابه: (ارتكاز الفكر النَّحويِّ علىٰ الحديث والأثر في كتاب سيبويه)، وغيرهم(١).

وهذا الاختلاف الحاصل بين القائلين بالاحتجاج والقائلين بعدم الاحتجاج غريب، ويأخذك العجب في ذلك لعلمك بوجود كتاب سيبويه بين أيديهم وأيدينا، لكنَّ له سببًا هو أنَّ الإمام سيبويه عندما أورد الأحاديث في كتابه لم ينسُبها؛ أي: لم يرفعها، فلم يوردها كما تورد الأحاديث، بل ساقها سوق كلام العرب، وحكم عليها أنَّها من كلام العرب وهي أحاديث، علىٰ أنَّ هؤلاء الأساتذة الكبار المقرِّين والنَّافين، وبالأخصِّ المقرِّين لم يقفوا عند عدم رفع سيبويه للأحاديث، وكفيهم أن يقعوا علىٰ النَّصِّ مطابقًا للأثر أو مقاربًا له دون نظر في دافعٍ موجب لذلك أو علَّة مانعة سوىٰ ما أبداه مجهَداً أد. فجَّال وسيأتي إيراد قوله.

هذا الصَّنيع من سيبويه هو الَّذي أدَّىٰ إلىٰ الاختلاف في اعتبار ما أورده أحاديث أو ليست بأحاديث؛ لأنَّه لم يسقها مساق الأحاديث الشَّريفة، فهو لا يقول: قال رسول الله، ولا يقول: جاء في الحديث، بل يوردها كما أسلفتُ

(١) من مثل: د. محمود حسني مغالسة في بحثه (احتجاج النَّحويِّين بالحديث)، ود. محمَّد ضاري حمَّادي في كتابه (الحديث النَّبويُّ الشَّريف وأثره في الدِّراسات اللغويَّة والنَّحويَّة).

مورد كلام العرب؛ من مثل قوله: "ومثل ذلك ..."(١)، و"فتقول: ..."(٢)، و"وأمَّا قولهم: ..."(٣)، ومثل ذلك.

نعم، إنَّ الَّذين قالوا باحتجاج سيبويه بالحديث، أو ذكروا أنَّه أورد الحديث في كتابه شواهد علىٰ النَّحو غالبهم تركوا الوقوف علىٰ سبب صنيعه بالحديث كذا -كما قلتُ- أعني عدم إسناده، فأغفلوا الكلام علىٰ العلَّة في عدم رفع النَّصوص الحديثيَّة، بل مضوا يتقرَّون كتاب سيبويه يتلَمَّسون هذه الأحاديث بحثًا وتنقيبًا، فمنهم مَن عدَّها ثلاثةً، ومَن زادها خمسةً سبعةً، ومَن أوصلها اثني عشر حديثًا(٤)، إلىٰ أن جاء أد. محمد فجَّال فوصَّلها إلىٰ (١٣٧) سبعةٍ وثلاثين ومئةٍ ما حديثٍ فأثرٍ(٥).

وفي الحقيقة أنَّ أد. فجَّالاً ذكر أنَّه أطال المقام والمكث متأمِّلاً سرَّ صنيع سيبويه في ذلك، وبعد ما تأمُّلٍ منه وطول تمكُّثٍ للنَّظر وبعد محصٍ وتقليبٍ وصل إلىٰ السَّبب -علىٰ حدِّ زعمه- الَّذي دفع سيبويه إلىٰ صنيع ذلك في الحديث حيث يقول عن نفسه د. فجَّال: "وقد شغلتني هذه المسألة، وأخذتِ الكثير من عزيز وقتي، وكان إلفي قراءة الحديث والأثر وقراءة كتاب

---

(١) كتاب سيبويه (هارون): ٢/ ٣٢.

(٢) كتاب سيبويه (هارون): ٢/ ٨٠.

(٣) كتاب سيبويه (هارون): ٢/ ٣٩٣.

(٤)انظر: موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشَّريف د. خديجة الحديثيِّ: ٥١، ٥٢، ٧٥.

(٥) انظر: كتابه (ارتكاز الفكر النَّحويِّ علىٰ الحديث والأثر في كتاب سيبويه).

سيبويه، فكنت أخوض في عباب بحره بغية الوقوف علىٰ شواهده النَّثريَّة ..."[1].

وعرَّج لائمًا طريقة سيبويه في إيراد الأحاديث غفلاً بلا رفعٍ ولا نسبة نبويَّة فقال: "ونحن نعتب أشدَّ العتب علىٰ إمام النُّحاة في عدم التَّصريح باستشهاده بقول النَّبيِّ -صلَّىٰ الله عليه وسلَّم- وقول أصحابه رضوان الله عليهم"[2].

وبعد هذا فقد جعل أد. فجَّال عدم نسبة سيبويه للأحاديث في كتابه هذا مطلبًا من مطالب الفصل الثَّاني[3]، بدأه بقوله: "من خلال تتبعي لمراحل حياة سيبويه في كتب تراجم العلماء له، وخوضي في ظاهرة الاحتجاج بالحديث والأثر عند النَّحويِّين، وإمعان النَّظر في كتاب سيبويه، وسبري لمنهجه في كتابه، وتأمُّله حقَّ التَّأمُّل عرفت أنَّ السَّبب الَّذي من أجله كان سيبويه لا يرغب في عزو الحديث إلىٰ النَّبيِّ -صلَّىٰ الله عليه وسلَّم- وكذلك النَّثر والشِّعر إلىٰ قائله، وكلَّ ما فعله في الشِّعر أنَّه نسبه إلىٰ شيوخه كأن يقول مثلاً: أنشدنا الخليل، وأنشدنا يونس؛ وذلك خوفًا من السُّقوط في الخطأ والزَّلل، وخاصَّة حديث رسول الله صلَّىٰ الله عليه وسلَّم؛ لأنَّه ورد في تغليظ الكذب علىٰ رسول الله -صلَّىٰ الله عليه وسلَّم- أحاديث تقشعرُّ منها

(١) ارتكاز الفكر النَّحويِّ: ١٥.

(٢) ارتكاز الفكر النَّحويِّ: ٦٦.

(٣) الفصل الثَّاني عنوانه:(منهج سيبويه)، والمطلب الرَّابع منه عنوانه:(سبب إحجام سيبويه عن نسبة الحديث والأثر).

القلوب[1] من خشية الله جلَّ وعلا"[2]، وجاء في ختام هذا المطلب عن التَّوثيق والثِّقات قوله عن سيبويه: "وسيبويه وُصِف بأنَّه ثقةٌ، ويتحلَّىٰ بالصِّدق والأمانة فيما ينقله، وفيما يرويه كما أنَّه صاحب دينٍ وسنَّةٍ لا يشكُّ في ذلك أحدٌ؛ فعدم روايته للحديث جاء من هذا المسلك. والله أعلم"[3].

وجاء عنه في مطلب آخر[4] في أوِّله قوله: "إذا تتبَّعنا الكتاب لا نرىٰ فيه قولاً رفعه سيبويه إلىٰ النَّبيِّ -صلَّىٰ الله عليه وسلَّم- وسبب ذلك -والله أعلم- شدَّة دقَّة سيبويه، وتحرِّيه خشية أن يقع في الكذب أو في الخطأ"[5].

لقد ختم أد. فجَّال هذا المطلب بقوله: "ويمكن أن أستخلص من صنيع سيبويه هذا أنَّه كان يتَّصف بالصِّدق والأمانة في الرِّواية، والدِّقة في القول حذراً من السَّقوط في هوَّة الخطأ أو نسبة شيءٍ إلىٰ النَّبيِّ -صلَّىٰ الله عليه وسلَّم- لم يقله، وهو الَّذي جعل سيبويه يتبوَّأ مكانًا مرموقًا في سدَّة هذا العلم الشَّريف، ويحتلُّ كتابه مكانة سامية لا تطاول علىٰ مرِّ الدُّهور والعصور"[6].

---

(١) ههنا مأخذ لغويٌّ: القشعريرة تكون في الجلد لا في القلب، أمَّا تخويف القلوب فيقال عنه: تنخلع.

(٢) ارتكاز الفكر النَّحويِّ: ٦٨.

(٣) ارتكاز الفكر النَّحويِّ: ٧١.

(٤) هو المطلب الخامس عنوانه: (دقَّة سيبويه) من الفصل الثَّاني.

(٥) ارتكاز الفكر النَّحويِّ: ٧١.

(٦) ارتكاز الفكر النَّحويِّ: ٧٢.

هذا ما قيَّده وعلَّل به أد. محمود فجَّال (ت ١٤٣٧ هـ) –رحمه الله– وما أوصله إليه نظره في المسألة، وهو له خاصُّ عنايةٍ بقضيَّة الاحتجاج بالحديث أسبابًا وآثاراً، والتَّنقيب في أمر هذه القضيَّة فقد كَتَبَ فيها ثلاثة كتبٍ(١)، وكأنَّه بهذا التَّكرار يفيد أنَّ في نفسه شيئًا لم يبرح، أو أنَّ ما كتبه لم يكن مجيبًا عن كوامن مشكلة هذه القضيَّة بحيث يكفيه مؤونة أن يؤلِّف فيها من جديد، وذلك يظهر منه تلويحًا لا تصريحًا أنَّه يرىٰ أنَّ ما كتبه دون ما يؤمِّله في الجواب الصَّواب والإجابة التُّمَّىٰ، والإفادة المقنعة الَّتي لا مخرم فيها؛ لذلك تثلَّت كتبه فيها، ولمَّا علَّل لامتناع رفع سيبويه للأحاديث جاءت مرَّة خاتمةً ومرَّة معترضة مقولةُ: "والله أعلم"، ومثلها قوله: "يمكن أن أستخلص ..."؛ أي: لا قطعًا بل من باب عسىٰ ولعلَّ.

وللنَّظر لمعرفة سبب عدم إسناد الأحاديث الَّتي أوردها في كتابه ورفعها إلىٰ النَّبيِّ –عليه الصَّلاة والسَّلام– لا بدَّ من دَرك أشياء يجب ذكرها قبل الشُّروع في الكلام علىٰ سبب عدم الإسناد، تكون تمهيداً له وتوطئةً ومهاداً من القول، والحقيقة أنَّها ليست مهاداً، بل هي عماد القول لما بعده وعموده؛ لأنَّ السَّبب واقف عليها، ومرتكز إليها ومرتهن بها.

هذه الأشياء الممهَّد بها هي أنَّ سيبويه أمين فيما يروي وينقل، ثقة فيما يقول ويدوِّن، قال عنه الذَّهبيُّ: "سيبويه إمام النَّحو حجَّة العرب، طلب الفقه

(١) هي: (الحديث النَّبويُّ في النَّحو العربيِّ)، و(السَّير الحثيث إلىٰ الاستشهاد بالحديث في النَّحو العربيِّ)، وكتابه هذا: (ارتكاز الفكر النَّحويِّ علىٰ الحديث والأثر في كتاب سيبويه).

والحديث مدَّةً، ثُمَّ أقبل علىٰ العربيَّة فبرع فيها وساد أهل عصره، وألَّف فيها كتابه الكبير الَّذي لا يدرك شأوه"[1]، وأصبح هذا اللقب (سيبويه) مضرب المثل الأعلىٰ في الإشادة والإشارة إلىٰ علو كعب الشَّخص في علم العربيَّة، ولذا هو إمام النَّحويِّين بلا منازع، فهو حبرهم وكتابه بحرهم، ثقة أمين، لذلك تجده كثيراً ما يسند دقائق المسائل لشيخه الخليل، وهي بالمئين، ولو نسبها لنفسه أو لم يذكر صاحبها لما ليم؛ لأنَّ كلَّ تلميذٍ مستفيدٌ من شيخه.

كذلك من الأشياء أنَّ كتابه من الوثاقة بمكانٍ عالٍ، بل هو العمدة كما أشار الذَّهبيُّ في نصِّه السَّابق الإيراد، وفيه من دقائق العلم بالعربيَّة ما يعظَّم الكتاب من أجلها دقَّة تقصٍّ، وقوَّة حجَّة، وغوص علىٰ دقائق الدَّقائق، مع تقييداتٍ غاية في النَّفاسة غايةً في الإحاطة، قال عنه الأستاذ: عليّ النَّجدي ناصف: "هذا السِّفر العظيم الَّذي أقامه العالم الجليل في ساحة الخلود أثراً، وأرسله مع الأيام ذكراً، وادَّخره للعربيَّة كنزاً، وندبه للعالمين شاهداً علىٰ براعته فيها، ونفاذه إلىٰ أسرارها، وإمامته في الاشتراع لها، وضبط أصولها علىٰ نحوٍ يعِزُّ نظيره في الأولين والآخرين"[2].

ومن أجل ذلك نهر المازنيُّ (ت ٢٤٩هـ) وزجر مَن أراد أن يؤلِّف في النَّحو كتابًا أن يستحي[3]، ومثله سؤال المبرَّد لمن يرغب في قراءة كتاب سيبويه

(١) سير أعلام النُّبلاء: ٨/ ٣٥١.

(٢) سيبويه إمام النُّحاة: ١٢٨.

(٣) انظر: نزهة الألبَّاء: ٦٢.

عليه: هل ركبت البحر؟[1]= كلُّ هذا موحٍ بجلالة الكتاب، ووثاقة ما فيه، وأمانة صاحبه وصدقه، وإخلاص نيَّته، فقد كُتِبَ لكتابه البقاء والتَّداول عبر العصور، ولصاحبه الذِّكر الحسن بين العلماء، وأصبح لقبه (سيبويه) مضربًا للمثل في البراعة بالعربيَّة، وأصبح (الكتاب) علمًا لكتاب سيبويه.

وممَّا يُعلم عن سيبويه (ت ١٨٠ هـ) أنَّه ممَّن طلب علم الحديث وتلقَّىٰ علومه وآدابه أوَّل أمره[2]، وكان من سماته الحرص والدِّقَّة والأمانة، وبعد ما ذكرت من معرفة سيبويه بالحديث ودراسته إيَّاه، لتلقِّيه علومه أوَّل طلبه للعلم، وما ذكره الذَّهبيُّ عنه من أمانته، وعمق معرفته بلسان العرب، بعد هذا أذكِّرُ بأنَّ علوم أهل الحديث هي علوم دراية وعلوم رواية، والدِّراية هي لخدمة الرِّواية لمزيدٍ من الضَّبط والإتقان والتَّصحيح والتَّحقيق والتَّدقيق لها، ومن علومها طرق التَّحمُّل والأداء، وطرق التَّحمُّل الَّتي عليها عمل أهل الحديث ثمانية هي: (السَّماع من الشَّيخ/ القراءة علىٰ الشَّيخ أو العرض/ الإجازة/ المناولة/ المكاتبة/ الإعلام/ الوصيَّة/ الوجادة)= هذي هي الطُّرق الثَّماني للتَّحمُّل[3].

---

(١) انظر: إنباه الرُّواة: ٢/ ٣٤٨.

(٢) انظر: أثر الدَّراسة الحديثيَّة في المنهج النَّحويِّ عند سيبويه، د. دبَّان صالح مهدي، مجَّلة العميد، مجلَّة فصليَّة محكَّمة، المجلَّد (٢)، العدد (٣، ٤) ذو الحجَّة ١٤٣٣هـ= تشرين الثَّاني ٢٠١٢م.

(٣) انظر: مهمَّات علوم الحديث، د. إبراهيم بن عليٍّ آل كليب: ٢٣٣-٢٤٤.

بعد هذا أقولُ بكلِّ هدوءٍ وطمأنينة، وأحسبه يقينًا السَّبب الأوحد أو السَّبب السَّديد في عدم إسناد الحديث فيما أورده سيبويه في كتابه وعدم رفعه إيَّاه لرسول الله عليه الصَّلاة والسَّلام، وهو الأصدق بل الصَّادق والحاكي عن سيرته والمدلُّ بأمانته ودقَّته وديانته= أقول: إنَّ سبب عدم احتجاج سيبويه بالحديث هو معرفة سيبويه بهذه الطُّرق، وأنَّها هي المعتمدة في نقل حديث رسول الله، وأنَّ خلافها هو تعدٍّ علىٰ الحديث وإخلال بأمانة نَقْلِه، وأنَّ ما أورده في كتابه لم يتحمَّله بإحدىٰ هذه الطُّرق، ولم تصله تلك الأحاديث عن طريقها، فلذا لم يرفعها إلىٰ رسول الله صلَّىٰ الله عليه وسلَّم= هذا هو السَّبب فحسب.

وأمَّا إسناده إيَّاها إلىٰ العرب فإنَّ ذلك مردُّه أنَّه لمَّا لم يتحمَّلها بشرطها وبنوع طريقها لم يكن له أن يسندها إلىٰ رسول الله -عليه الصَّلاة والسَّلام- وهو لم يتحمَّلها بطريقها، ولَّما أن سمعها من عربيٍّ صريحٍ فصيحٍ أَوردها منسوبة إليه، وذلك هو سبب سبقه الأَحاديث بألفاظٍ توحي أنَّه من كلام العرب، ويسوقها سوقَه كلامَ العرب، وذلك قوله: "قولك: شاهداك"[1]، و"قولهم: مرحبًا وأهلاً"[2]، و"قولك: تربت يداك"[3]، و"من هذا الباب: فداء لك أبي وأمي"[4]، و"قولك: الله أكبر دعاء الحق"[5]، و"أمَّا

(١) كتاب سيبويه (هارون): ١/ ١٤١.

(٢) كتاب سيبويه (هارون): ١/ ٢٩٥.

(٣) كتاب سيبويه (هارون): ١/ ٣١٤.

(٤) كتاب سيبويه (هارون): ١/ ٣٣٢.

(٥) كتاب سيبويه (هارون): ١/ ٣٨٢.

قولهم: نعم الرَّجل عبد الله"[1] وغيرها[2]= كلُّ هذا مؤذن بل مُعلن أنَّه ما حدا بسيبويه وصدَّه عن التَّصريح برفعها إلىٰ رسول الله -عليه الصَّلاة والسَّلام- مع العلم بتديُّنِهِ وسنيَّةِ مذهبه إلَّا عدم تحمُّلها بالطُّرق المرعيَّة وَفق القواعد الشَّرعيَّة الأصوليَّة والضَّوابط الحديثيَّة المرعيَّة في مثل ذلك وقد درس الحديث أوَّل أمره، وأنَّ الَّذي جعله يوردها علىٰ ما أوردها عليه هو نطق العربيِّ الفصيح لها، ذلك أنَّه عندما نطق بها العربيُّ الفصيح عَلِمَ سيبويه بالبداهة أنَّ هذا التَّركيب سليمٌ صحيحٌ فصيحٌ فَدَوَّنه من أمانته نصًّا لهذا العربيِّ، ومن أمانته أيضًا لم يسنده ويرفعه للنَّبيِّ الكريم عليه الصَّلاة والسَّلام؛ لأنَّه لَم يتحمَّله بالطُّرق المقرَّرة عند أهل الحديث، فعند ذلك لا يجوز له أن يؤدِّي حديثًا لم يتحَّمله بطريقٍ شرعيٍّ مرعيٍّ عند أهل الصِّناعة.

وفي الظَّنِّ الجازم أنَّ هذا هو أسلم سببٍ وأصدقه علىٰ حقيقته، وأحسب أنَّه أَسدُّ سببًا في بيان عدم رفع الإمام سيبويه الأحاديث الَّتي ساقها في كتابه إلىٰ رسول الله صلَّىٰ الله عليه وسلَّم، وكذلك أنَّ ما ذكرتُه عن سبب إسنادها للعرب هو نطق العربيِّ الصَّريح الفصيح لها؛ فحكم عليها سيبويه حينئذٍ بالصِّحَّة؛ لأنَّ العربيَّ الصَّريح الفصيح نَطَقَ بها، الَّذي لم يكن لينطق بكلامٍ ملحونٍ = هذا أحمل الوجوه للمسألة وهو أحسن التَّخاريج لها.

❁❁❁❁❁

(١) كتاب سيبويه (هارون): ٢/ ١٧٦.

(٢) انظر: ارتكاز الفكر النَّحويِّ، د. محمود فجَّال: ٦١- ٦٦.

المبحث الرَّابع:

السَّبب الحقيقيُّ لعدم الاحتجاج بالحديث.

سَلَفَ في مبحثين[1] ولواحقهما حديثٌ عن الأَسباب، وأنَّ هذه الأسباب في حقيقتها ليست أسبابًا رئيسة أوليَّة، بل جلُّها تسبيباتٌ ظنيَّة تردُّها المناقشات العلميَّة والأُصول المرعيَّة، وبعضها يسمِّيها أصحابها أسبابًا وهي توهُّمات وتخرصَّات، وتهمٌ وظنون، وقد أشرت سابقًا إلىٰ درجة هذه الأسباب الموردة في هذا الشَّأن، وأبنتُ عن الحكم عليها.

وإنَّ خير ما يُذكر منها هو ما ذكره ابن الضَّائع وتلميذه أبو حيَّان، فإنَّ النَّاظر في سببَيهما يجد أنَّه صادرٌ من بعد ما تأمُّلٍ ونظرٍ، بعيداً عن العاطفة والخضوع لها، ولذا علَّل لذلك أبو حيَّان وبيَّنه ودافع عن نفسه في مواجهة العاطفيِّين اعتصامًا لنفسه ومنافحة عنها خوفًا من أن يَطعن فيه المندفعون، أو يَظُنَّ به الظَّنَّ غير الحسن الانفعاليُّون وذلك حينما قال: "إنَّما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئَلا يقول مبتدئ: ما بالُ النَّحويِّين يستدلُّون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلُّون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاريِّ ومسلمٍ وأَضرابهما! فمَن طَالَعَ ما ذكرناه أدرك السَّبب الَّذي لأجله لم يستدلَّ النُّحاة بالحديث"[2]، قال ذلك بعد أَن قرَّر المسألة بأسبابها، وانتقد ابن مالكٍ لاحتجاجه بالحديث والإكثار من الاستشهاد به.

---

(١) هما المبحثان الأوَّل والثَّاني: الأسباب المتوهَّمة، والمعالجات الانفعاليَّة.

(٢) التَّذييل والتَّكميل: ١٦/ ١٥٧.

وما سوىٰ سببَي أبي حيَّان في حقيقتها ليست بأسبابٍ، بل هي محاولات للتَّسبيب بعد أنَّ رُدَّ علىٰ سببَي أبي حيَّان، وكان الرَّاد الَّذي كلُّ اللاحقين عيال علىٰ ردِّه هو ابن الطَّيِّب الفاسيُّ في كتابَيه(١)، وقد فَرَطَ الحديث في ذلك، وقد قرَّر في ردِّه وأظهر أنَّه نقض السَّببَين، فلمَّا صنع ذلك ذكر أنَّ المانع لدىٰ النَّحويِّين في عدم الاحتجاج، أو الأخذ بمذهب المانعين؛ أي: مذهب أبي حيَّان هو قلَّه بضاعتهم في الحديث وجهلهم به(٢).

وسار المعاصرون علىٰ هدي ابن الطَّيِّب في الرَّدِّ بردِّه والنَّقض بنقضه، والاستحجاج بحجَّته في الامتناعِ للجهل بالحديث، وبعضهم أراد أن يزيد في الطُّنبور نغمةً فذكر العقدة السَّيبويهيَّة، والسَّبب الفكريَّ السِّياسيَّ، وقد بيَّنت في المبحث السَّابق المعدِّ لهذه الأسباب مفاتشة هذه الأسباب، ومناقشتها، ومعالجتها، وإبطالها.

وعند النَّظر فيما قاله أبو حيَّان من أسباب وقد سمَّيتها أَسبابًا أصيلة لا دخيلة، وما قاله ابن الطَّيِّب الفاسيُّ من ردودٍ ونقوضٍ لهذه الأسباب يرىٰ كلا الأَمرين ناهضًا، وما اهتضب به ابن الطَّيِّب من ردٍّ لم يهتدم ما أقامه وأنشأَه أبو حيَّان، وإِن وُرِّيَ لغير البصير النَّقض والاهتدام، بل في نظري أنَّ الأَسباب الَّتي ذكرها أبو حيَّان ما زالت ناهضة.

---

(١) كتاباه هما: (فيض نشر الانشراح من روض طيِّ الاقتراح)، و(تحرير الرَّواية في تقرير الكفاية).

(٢) انظر: فيض نشر الانشراح: ١/ ٤٤٧، وتحرير الرَّواية: ٩٧.

وذلك أنَّ أبا حيَّان وقبله شيخه ابن الضَّائع نظَرَا في ذلك من جهة الرِّواية والتَّطبيق، وأنَّ ابن الطَّيِّب في نقضه لقولهما وردِّه عليهما نظر من جهة الدِّراية والتَّنظير، وبينهما بونٌ شائع وفرق واسع، فقد نتَّفق في التَّنظير ونختلف في التَّطبيق، فهذه علوم الحديث محبرَّة محرَّرة في غاية الإتقان والبراعة، وهؤلاء أهل الحديث يختلفون في الحكم علىٰ بعض الأحاديث بين تضعيفٍ وتحسين، وهذه مصنَّفاتهم الَّتي انتخبوها من عديدٍ من الأحاديث تختلف درجات هذه المصنَّفات صحةً وضعفًا، وما ذلك إلَّا لاختلاف التَّطبيق مع أنَّ التَّنظير والقواعد والضَّوابط واحدة لم تختلف.

لذلك فالقول إنَّ أسباب أبي حيَّان ناهضة مع وجود ردود ابن الطَّيِّب ليس فيه تناقضٌ ولا إخلال، وذلك لاختلاف ما صَدَرَا عنه لافتراق منزعهما، فأبو حيَّان صدر في أسبابه من التَّطبيق والرِّواية، وابن الطَّيِّب صدر في ردوده من التَّنظير والدِّراية، فهناك فرق بين الرِّواية والدِّراية، ولذا فقد قيل: "إنَّ إتقان الرِّواية لا يستلزم إتقان الدِّراية"(١).

وهذه السَّبيل الدَّرائيَّة هي ما سَلَكَه أتباع ابن الطَّيِّب الفاسيِّ، فمثلاً الحديث الَّذي أورده السُّيوطيُّ، والسُّيوطيُّ محدِّث حافظ، ذكره في كتابه (الاقتراح) شاهداً علىٰ الرِّواية بالمعنىٰ لتعدُّد رواياته في حادثةٍ واحدةٍ أجاب عنه الآخذون بردود ابن الطَّيِّب، يقول أحدهم هو أد. محمود فجَّال في معالجته لذلك وسمَّاه في كتابه (سبب اختلاف روايات الحديث) ما نصَّه: "إمَّا أن يرجع اختلاف ألفاظ الحديث المتواردة علىٰ معنىٰ واحدٍ إلىٰ الرِّواية

(١) تحرير الرَّواية لابن الطَّيِّب: ١٠١.

بالمعنىٰ، وإمَّا أن يعود لاختلاف مجالسه -صلَّىٰ الله عليه وسلَّم- بتعدُّد الأزمنة، والأمكنة، والحوادث، والأحوال، والسَّامعين، والمستفيدين، والمتخاصمين، والمتقاضين، والوافدين، والمبعوثين"[1] فها هو قد جعل الرِّواية بالمعنىٰ قسيمًا، ثُمَّ أهضب يعدِّد الاحتمالات فهذا من التَّنظير لا من تحقيق المسألة، وكان يجب أن يحرِّر مسألة تعدُّد أسباب رواية هذا الحديث بعينه ، ويحقِّق في أمر تعدِّدها؛ لأنَّ هذا الحديث شاهدٌ في المسألة، ثُمَّ بعد الخلوص إلىٰ النَّتيجة في أمر تعدِّد روايات هذا الحديث بعينه، بعد ذلك يذكر طوارق الاحتمالات، ويعرِّج علىٰ الأسباب المتواردة لمثل هذه الاختلافات في روايات حديثٍ واحدٍ في حادثةٍ واحدةٍ؛ من ذكر المجالس والمستفتين، والمتخاصمين، وما أهضب به حديثه آنفًا.

وبعد هذا فإنَّه ذكر في ختام كلامه علىٰ هذه المسألة قوله: "ومن البديهيِّ في ذلك اختلاف ألفاظه باختلاف المناسبات، والإطالة والقصر تبعًا لما تقتضيه الأحوال. ومن المستحيل[2] أن يعيد -صلَّىٰ الله عليه وسلَّم- حديثه بلفظه في كلِّ مرَّة، وهل ترىٰ في أحاديثه المتنوعة تناقضًا أو اختلافًا؟ فكيف يقال: إنَّ الرُّواة لم يضبطوا ما سمعوا فترخَّصوا في الرِّواية

(١) السَّير الحثيث: ٥٧.

(٢) لِمَ كان الاختلاف في حقِّ النَّبيِّ المصطفىٰ بدهيًّا، وإعادتة الكلام بلفظه مستحيلاً؟= أي: لِمَ جعل ذلك في حقِّ الشَّارع الحكيم محالاً، وجائزاً بل واجبًا في حقِّ الرَّاوي؟!

بالمعنىٰ"[1]، وقال أد. قباوة في ذلك إنَّ النَّبيَّ الكريم -صلَّىٰ الله عليه وسلَّم- لم يكن ليعيد الكلام بلفظه، فهو ليس كبتاراً[2] لا يغيِّر من لفظه[3].

وبعد هذا كلِّه فسببا أبي حيَّان كما قلتُ ناهضان غير أنَّي لا أراهما السَّبب الأوَّليَّ الرَّئيس في امتناع المتقدِّمين من النَّحويِّين عن الاحتجاج بالحديث في النَّحو، بل أجعلهما أسبابًا ثانويَّة مرحليَّة، وأمَّا السَّبب الرَّئيس الأوَّليُّ وهو المانع عندي في عدم احتجاج سيبويه ومَن سبقه ومَن تلاه إلىٰ زمن ابن مالكٍ ومخالفته إيَّاه أنَّ صنيعهم ذلك عصمةٌ للحديث، ومنافحةٌ عنه، ودفعٌ للَّحن عنه والخطأ فيه، فهذا هو الأصل الأوَّل، وهو الغرض من نشأة النَّحو.

فالباحث في تأريخ النَّحو قديمًا وحديثًا مدركٌ أنَّ سبب وضع النَّحو هو حماية النَّصِّ المقدَّس القرآن والحديث من تسرُّب اللحن إليهما[4]، يقول الزَّجَّاجيُّ في ذلك: "فإن قيل ما الفائدة في تعلُّم النَّحو؟ فالجواب في ذلك أن يقال له: الفائدة فيه الوصول إلىٰ التَّكلُّم بكلام العرب علىٰ الحقيقة صوابًا غير مبدَّلٍ ولا مغيَّر، وتقويم كتاب الله -عزَّ وجلَّ- الَّذي هو أصل الدِّين

---

(١) السَّير الحثيث: ٥٩.

(٢) الكِبتار: هو الحاسوب، وهو تعريب لـ(كمبيوتر) عنده، بناه علىٰ مماثل بناء (مِفعال).

(٣) انظر: تاريخ الاحتجاج النَّحويِّ بالحديث الشَّريف: ٥٠.

(٤) انظر: نشأة النَّحو وتاريخ النُّحاة للطَّنطاويِّ: ٩-١٥، ومراحل تطوُّر الدَّرس النَّحويِّ د. الخثران: ٣٣-٣٧.

والدُّنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النَّبيِّ -صلَّىٰ الله عليه وسلَّم- وإقامة معانيها علىٰ الحقيقة؛ لأنَّه لا يفهم معانيها علىٰ صحَّةٍ إلَّا بتوفيتها حقوقها من الإعراب"[1].

وإذا كان الأمر كذلك فإنَّه لا يقال: لِمَ لَم يُحتجَّ بالحديث في التَّقعيد؟ فذلك يلزم منه الدَّور! إذ كيف يحتجُّ به له؟![2]إذن هم فعلوا ذلك صيانةً للحديث، ولو احتجُّوا به لوقع المحظور، وجاء الدَّور -كما أسلفتُ- لو فعلوا ذلك، ولذا جعلتُ سببَي أبي حيَّان في المرتبة الثَّانية لا الأولىٰ.

وبهذا يزول الاستغراب والاستعجاب من حال النَّحويِّين المتقدِّمين، ومن مذهب أبي حيَّان، وهذا السَّبب يزيل الاحتقان والاهتياج علىٰ النَّحويِّين لعدم احتجاجهم بالحديث؛ حتَّىٰ لكأنَّ الهائج عليهم والنَّاقم منهم يظنُّ بهم الظُّنون أنَّهم يطعنون بحديث رسول الله وحاشاهم ذلك!

---

(١) الإيضاح في علل النَّحو: ٩٥.

(٢) فإن اعترضَ معترضٌ بأنَّ القرآن الَّذي وضع النَّحو من أجله اُحتُجَّ به. فأقول مجيبًا: هذا له شأن آخر، وتوضيحه ليس هذا مكانه، وإن كان هذا سببًا من الأسباب الَّتي من أجله طعن ببعض القراءات، وقد كنت أعزم أن أفرده ببحثٍ يسبر أمره ويظهر بيانه وبرهانه، ويوضِّح خفيَّات شأنه، ويبيِّن الدَّافع لردِّ بعض النَّحويِّين بعض القراءات، وبعضها متواترة وسبعيَّة، وقد كُفيتُ ذلك -أحسبُ- ببحثٍ جلَّىٰ الأمر ووضَّحه. فانظر بحثًا في هذا هو: (قراءة في موقف النَّحويِّين القدامىٰ من القراءات القرآنيَّة) د. بدر بن ناصر البدر، مجلَّة (جذور)، العدد (٥٩)، صفر ١٤٤٢هـ.

بل هم فعلوا ذلك عصمةً لحديث رسول الله، فوضع القواعد النَّحويَّة والضَّوابط المرعيَّة بالنَّظر إلىٰ كلام العرب دون الاحتجاج بالحديث حفاظًا علىٰ ضبط النُّصوص المقدَّسة ورعايةً لها من تسرُّب اللحن إليها، وانتشار الخطأ فيها، وذلك بضبط قواعد لسان العرب من كلام العرب بتدوين نحو العربيَّة؛ ليكون به التَّوقِّي من معرَّة اللحن، إذ به عصمة اللسان وسلامة البنان من الخطل والخلل.

وينضاف إلىٰ هذا أيضـًا عدم انتشار الأحاديث بين النَّاس كالقرآن الَّذي يقرؤه المسلم صباح مساء تنسُّكـًا وتعبُّداً، فالحديث في زمن تقعيد القواعد وكتابة النَّحو لم يكن ظاهراً مشهوراً، ولا مدوَّناته بعد موجودة خصوصـًا بالعراق، ولمَّا انتشرت بعد ذلك وازدهرت بالنَّظر لما سبق من حالها فإذا قد اكتنفتها الأعاجم، وإذا المحدِّثون قد أجازوا الرِّواية بالمعنىٰ؛ فوقع ما قاله أبو حيَّان؛ لذا عددتُ أسباب أبي حيَّان أسبابـًا ثانويَّة مرحليَّة لا أوليَّة.

ومن عجبٍ أنَّ هذا الأمر أعني السَّبب الرَّئيس قد مرَّ عَرَضـًا في مدوَّنات المنتحين باللوم علىٰ المانعين، بل إنَّهم ذكروا أنَّ ذلك من شروط طالب علم الحديث، وذكروا لذلك سببـًا هو عصمة المحدِّث من اللحن في حديث رسول الله[1].

(١) انظر: الحديث النَّبويُّ د. فجَّال: ٢٦-٤٨، وهو في: الباب الأوَّل بفصوله الثَّلاثة، وهي: الأوَّل عنوانه: (معرفة اللغة والإعراب أصل لمعرفة الحديث)، والفصل الثَّاني: (فائدة تعلُّم النَّحو)، والثَّالث عنوانه: (آراء علماء الشريعة في تعلُّم النَّحو). وانظر أيضـًا في كتابه الآخر: السَّير الحثيث: ٥٤٩.

قلتُ معلِّقاً: لا يأخذك العجب بعيداً أيُّها القارئ الفَطِن من هذا؛ فإنَّ سبب ذلك هو اندفاع الصِّيال بالذِّياد عن الحديث، فكأنَّ النَّحويِّين أعداء للحديث النَّبويِّ الشَّريف، لكنَّما سيطرة العاطفة لها ما لها؛ فإنَّها تغشىٰ صاحبها وتسيطر عليه وتغلب لبَّه؛ حتَّىٰ يبلغ غايةً في عدم التَّروِّي وفقد البصيرة يُستعجَب، ويكون بذلك تفويت الوقوف عند المستوقفات فلا يُستغرب، ولو أنَّ أحد الانفعاليَّين وَقَفَ متأمِّلاً شروط المحدِّث وطالب علم الحديث الَّتي يذكرها أهل الحديث ويوردونها في مدوَّناتهم، أنَّ تعلُّم النَّحو شرطٌ(١)، وأَعاد النَّظر وتأمَّل لوجد الجواب الصَّواب علىٰ طَرَف الثُّمام.

وكذلك لَعَلِمَ أنَّ النَّحويِّين علىٰ صوابٍ، فإنَّ من علوم الحديث عند إرادة الحكم علىٰ الحديث أن يدرس سنده ويدرس متنه، فدراسة السَّند أمرها في علم الرِّجال، ودراسة المتن علمها إلىٰ موافقة أحكام الشَّريعة وإلىٰ موافقة كلام العرب وهو أيضًا شرط للحكم علىٰ القراءة بالتَّواتر(٢)؛ فبهذا يزول

---

(١) الشَّرط عند الأصوليِّين هو: ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم. انظر: المهذَّب في علم أصول الفقه المقارن؛ أد. عبد الكريم النَّملة:٤/ ٦٥١، وقال الحافظ العراقيُّ:

وليحذر اللحَّان والمصحِّفا ... علىٰ حديثه بأن يحرِّفا
فيدخلا في قوله: "مَن كذبا" ... فحقُّ النَّحوُ علىٰ مَن طَلَبَا.

انظر: ألفيَّة العراقيِّ:١٤٩، البيتين: ٦٣٩، ٦٤٠.

(٢) قال ابن الجزري:

فكلُّ ما وافق وجهَ نحوِ ... وكان للرَّسم احتمالاً يحوي
وصحَّ إسناداً هو القرآنُ ... فهذه الثَّلاثة الأركانُ.

الإشكال الَّذي يزيل الاستشكال، وبه يُعلم حجيَّة حجَّة الامتناع من الاحتجاج بالحديث.

قال ابن الصَّلاح (ت ٦٤٣هـ): "فحقٌّ علىٰ طالب الحديث أن يتعلَّم من النَّحو واللغة ما يتخلَّص به من شَين اللحن والتَّحريف ومعرَّتهما، روينا عن شعبة قال: مَن طَلَبَ الحديث ولم يبصر العربيَّة فمثله مثل رجلٍ عليه برنس ليس له رأس، أو كما قال، وعن حمَّاد بن سلمة قال: مثل الَّذي يطلب الحديث ولا يعرف النَّحو مثل الحمار عليه مخلاة لا شعير فيها"(١).

وسأسوق مثالاً لذلك من جرَّاء العجلة والاندفاع مع ورود السَّبب عَرَضًا، ذلك ما أورده أد. محمود فجَّال حيث قال: "لأنَّ كتاب سيبويه كتابٌ وَضَعَهُ مؤلِّفه لخدمة القرآن الكريم واللغة العربيَّة الَّتي من الحِفاظ عليها حفظٌ لكتاب الله تعالىٰ، ومادام الأمر كذلك فلا بُدَّ من التَّحرِّي والتَّوقِّي"(٢)، وذكر أد. فجَّال نفسه في كتابٍ خصَّصه لهذه القضيَّة إذ ذكر فيما ذكر: "المسألة الرَّابعة: طريق السَّلامة من اللحن والتَّصحيف في الحديث، والمسألة الخامسة: اللحن والتَّصحيف والتَّعريف"، ونقل نقولاً في هذا الشَّأن(٣).

انظر: طيَّبة النَّشر: ٣٢، البيتين: ١٤، ١٥

(١) مقدِّمة ابن الصَّلاح (بنت الشَّاطئ): ٤٠٠.

(٢) ارتكاز الفكر النَّحويِّ: ٧٠.

(٣) انظر: الحديث النَّبويِّ في النَّحو العربيِّ: ٨٥- ٨٩= وهي من مسائل الفصل الأوَّل الَّذي عنوانه: (صفة رواية الحديث، وشرط أدائه)، وهذا الفصل أحد فصلَي الباب الثَّالث الَّذي عنوانه: (المحدَّثون يتمتَّعون بدقَّةٍ منقطعة النَّظير).

وممَّا يذكر ههنا في الأسباب ويورد مؤيِّداً لعدم الاحتجاج أنَّ كُتُب الحديث لم تكن متوافرة، ولا الحصول عليها يسير، بل إنَّها لم تكن مدوَّنة وقتما صَنَّف النَّحويُّون النَّحوَ وأَلَّفوا فيه خاصّةً في العراق، وأنَّ أهل الرِّواية من أهل الحديث ليس من السَّهل الوصول إليهم، بل تذكر الأخبار قصصاً لمَن يسير شهراً في سبيل أخذ حديث واحدٍ من محدِّث، يقطع فيها آلاف الأميال، كذلك علوم الدِّراية تأخَّر تدوينها عن تدوين الحديث، فلم يكتب فيها ببسطٍ واكتمال لمواضيعه ومباحثه إلَّا بوقت متأخِّر جدًّا.

وفوق ذلك أنَّ الحديث أنواع في الصِّحة والضَّعف، والوضع والرَّفع، والإرسال والانقطاع، وأنَّ المحدِّثين طبقاتٌ ضبطًا وتحرِّيًا وإتقانًا واختلالاً، ولا يُحكِم علمَ الحديث مَن لم يتعلَّمه علىٰ مَهَرةٍ ويتلقَّه منهم.

❁❁❁❁❁

الخاتمة:

ختامًا هذا أوان تسطير النَّتائج والحصائل الَّتي أُجتُنيت من أروقة ذا البحثِ؛ لتكون خاتمةً لهذا البحث خصوصًا مستناراً يُفاتِح له، ويُلاذ به في نَقح أمر هذا الدَّافع السِّيبويهيِّ خصوصًا، وقضيَّة الاحتجاج عمومًا، وهي جماع ما حواه وما أوصل إليه، واستُهدي به فيه.

أبرز معارض هذه النَّتائج والحصائل، هي الآتي:

أولاً: أنَّ السَّبب الرَّئيس لنشأة النَّحو هو عصمة النُّصوص المقدَّسة (القرآن وحديث رسول الله) من تسرُّب اللحن إليهما، وقصَّة أبي الأسود الدُّؤليِّ خير شاهد، وإذا كان ذلك كذلك فلا يقال: لِم لم يحتجَّ لمجيء الدَّور؟

ثانياً: أنَّ القضيَّة المدروسة واحدة، وهي (الاحتجاج بالحديث في النَّحو)، وأنَّ دارسيها اختلفوا في استطلاع حقيقة أمرها وإثباته فَهُمْ ما بين مثبتِهِ؛ من أمثال أد. خديجة الحديثيُّ وما بين نافيه مثاله أد. فخر الدِّين قباوة = هذا يدلُّ -مع توافر كتب المتقدِّمين الكاشفة لهذا- علىٰ أنَّ في الأمر مَزِلَّةً، ولو وقعوا أو وقفوا علىٰ السَّبب الحقيقيِّ لما تكلَّفوا اعتصار كتب المتقدِّمين لإثبات الاحتجاج، أو لنفي الاحتجاج عنهم جملةً ومهاجمتهم، ولانحلَّت عقدة الأمر، ولما وقع الخلاف وظهر الاختلاف.

ثالثاً: أنَّ كتاب سيبويه بيننا ومع ذلك اختلف الباحثون ما بين مثبتٍ له الاحتجاج وما بين نافٍ عنه الاحتجاج، بل أحدهم ينفي الاحتجاج بالحديث عن سيبويه في كتابٍ، ويثبت نقيضه أي: الاحتجاج لسيبويه بالحديث في

كتابٍ آخر له، ومثال ذلك: أد. الحديثيُّ أد. فجَّال، ولا يذكر أحدهم حكماً علىٰ ما سبق له من قول أو رأي في كتبه السَّابقة يخالف ما يتبنَّاه الآن.

رابعاً: قال الإمام المحدِّث الفقيه اللغويُّ الخطَّابيُّ (ت ٣٨٨هـ): "إنَّ لفظ الحديث تناقلته أيدي العجم حتَّىٰ فشا فيه اللحن، وتلعَّبت به الألسن اللكن حتَّىٰ حرَّفوا بعضه عن مواضعه، وما هذه سبيله فلا يحتجُّ به بألفاظه المخالفة؛ لأنَّ المحدِّثين لم ينقلوا الحديث لضبط ألفاظه حتَّىٰ يحتجَّ بها بل لمعانيه، ولهذا أجازوا نقل الحديث بالمعنىٰ، ولهذا قد تختلف ألفاظ الحديث الواحد اختلافاً كثيراً". [الحديث النَّبويُّ د. فجَّال: ١١٧ حا (١)][1] = هذا قول إمام محدِّث قبل ابن الضَّائع وأبي حيَّان.

خامساً: أنَّ القرآن عامٌّ لجميع المسلمين يقرؤونه تعبداً ويتدارسونه تعلُّماً فيما بينهم، وهو علىٰ ألسنتهم في عباداتهم، أمَّا الحديث فعلم خاصٌّ بأهل الحديث روايةً ودراية.

سادساً: أنَّ أهل رواية الحديث لم يكونوا يملؤون البلاد شرقاً وغرباً، بل كان طالب رواية الحديث يجهد للوصول إليهم، ويمضي الشُّهور ويقطع المفاوز والمسافات للحصول علىٰ حديث واحدٍ والوصول إلىٰ أحد المحدِّثين.

---

(١) قد خرَّجت النَّصَّ من غير مصدره الأصليِّ لأمورٍ منها: الإعلام بأنَّ أد. فجَّالاً مطَّلع عليه وموروده في كتبه، ولأنَّ كتاب أد. فجَّال أوَّل من أطلعني علىٰ نصِّ الخطَّابيِّ هذا، ولأنَّ كتب أد. فجَّال أقرب مأخذاً وأحضر في مكتبة المتخصِّص من غيرها. وأصل النَّصِّ في: المصباح المنير للفيُّوميِّ: مادَّة (و س ط): ٣٩١.

سابعاً: أنَّ رواية الأحاديث بالمعنىٰ ليست بدعةً منكرة، ولا أمراً مستنكراً، بل قال بهذا شيخ المحدِّثين الحافظ سفيان الثَّوريُّ (ت ١٦١هـ) قال: "إن قلتُ لكم: إنِّي أحدِّثكم كما سمعت فلا تصدقوني؛ إنَّما هو المعنىٰ"[1]، وفوق هذا أنَّ وجود شروطٍ للرِّواية بالمعنىٰ، ووجود ألفاظٍ عند المحدِّثين يقولها من يروي بالمعنىٰ دليل علىٰ حقيقة وجود الرِّواية بالمعنىٰ ووقوعها.

ثامناً: أنَّ سيبويه لمَّا لم يتحمَّل الأحاديث بالطَّريقة الشَّرعيَّة المرعيَّة المعتبرة عند أهل الحديث، ولأمانته لم يكن ليجرؤ أن يرفعَها دونما سندٍ رجاله ثقات، أو تحمُّل معتبر لها، وعندما كان قد سمعها من عربيٍّ فصيح كذا نطقها، أوردها سيبويه كما نطقها ذاك العربيُّ؛ لذا ساقها مساق كلام العرب.

تاسعاً: أنَّ ممَّا يصحَّح به متن الحديث ويتوثَّق له ليحكم عليه بالصِّحَّة هو موافقته لكلام العرب، وذلك بالنَّظر إلىٰ كُتب النَّحو وقواعد النَّحويِّين، والاحتكام إلىٰ أهل النَّحو كما صَنَعَ اليونينيُّ مع ابن مالك.

عاشراً: أنَّ مصنَّفات الحديث وقتما صنِّفت لم يكن متيِّسراً الحصول عليها، ولا الوصول إليها، بل بعض مدوَّنات المحدِّثين صنعها المحدِّثون لأنفسهم خاصَّةً يراجعون عليها حفظهم، وليست مشرَّعة للنَّاس يبدونها.

حادي عشر: أنَّ مصنَّفات الحديث وكتب الصِّحاح مثل الجامع الصَّحيح وصحيح مسلم جاءت متأخرة عن وقت تدوين قواعد العربيَّة وأحكام النَّحو، وكانت بعد جهدٍ جهيدٍ في تمحيص الحديث وتنقيحه وتصحيحه. فسيبويه

---

(١) الكفاية في معرفة أصول علم الرِّواية للخطيب البغداديِّ: ٢/ ٢٣.

توفِّي السَّنة (١٨٠هـ) ومدوَّنته الكتاب مثابة النَّحويِّين، والبخاريُّ توفِّي السَّنة (٢٦٥هـ) ومدوَّنته الجامع الصَّحيح أصحُّ كتابٍ عند أهل الحديث طرًّا.

ثاني عشر: أنَّ ممَّا أُنتُقد به النَّحويُّون أنَّ الأحاديث الَّتي في مدوَّناتهم هي قِطَعٌ لا أحاديث كوامل، وأنَّهم احتاروا في تخريجها نحويًّا لاقتطاعها، ولو رجعوا إلىٰ كتب الحديث ومصنَّفاته لوجدوا النَّصَّ كاملاً ولما وجدوا فيها إشكالاً نحويًّا[1]= يُردُّ علىٰ هذه القالة ومثلها أنَّ النَّحويِّين دوَّنوا في كتبهم ما بلغهم ووصلهم، وأنَّ مدوَّنات الحديث ومصنَّفاته ليست متيسِّرة ومتوافرة كزماننا هذا، فلا ملامة.

ثالث عشر: أنَّ الأحاديث النَّبويَّة المراد منها في الغالب معناها وأحكامها لا مبناها وتراكيبها إلَّا ألفاظ العبادة وصيغ الأذكار؛ لذلك استجاز من استجاز الرِّواية بالمعنىٰ، وجعل الرِّواية بمراعاة اللفظ من باب الأولىٰ.

رابع عشر: أنَّ كلَّ ما قيل في الإجابة عن رواية الحديث بالمعنىٰ والدُّفوع في هذا هي أمور تنظيريّة، فليس هناك أشياء عمليَّة تطبيقيَّة علىٰ أحاديث أو حديثين أو حديث روي بالمعنىٰ بالضَّوابط والشُّروط المطلوبة، ويُورد في مقابله النَّصُّ الأصليُّ المرويُّ بلفظه للمقارنة، وإذا كان الحال كذلك فيبقَىٰ الاعتلال بالرِّواية بالمعنىٰ والتَّسبيب به قائمًا لم ينقض أو يدفع إلَّا نظريًّا.

خامس عشر: أنَّ من العجب في ذلك أنَّ المحدِّثين المانعين للرِّواية بالمعنىٰ أجازوها في الأحاديث التَّي لم تدوَّن ومنعوها في الأحاديث المدوَّنة. والمقتضىٰ في مثل هذا والأجدر أن يكون المنع فيما لم يدوَّن، وأن يكون

(١) انظر ذلك في: الحديث النَّبويُّ د. فجَّال: ٣١٣.

التَّسامح فيما دوِّن؛ لأنَّ المدوَّن له مرجع يراجع عليه ويتثبَّت منه، ويتحقَّق لو وقع الاختلاف في صحَّة نصَّه بخلاف غير المدوَّن. وممَّا يُذكر هنا أنَّ المجوِّزين للرِّواية بالمعنىٰ أجازوا التَّبديل في مثل (قام) مكان (نهض) والعكس، و(قال) مكان (تكلَّم) والعكس، وممَّا يشكل في هذا ما جاء تطبيقيًّا من رسول الله -صلَّىٰ الله عليه وسلَّم- في منع تبديل (نبيِّك) مكان (رسولك) في الحديث المشهور(١).

سادس عشر: أنَّ مجوِّزي الاحتجاج بالحديث يرون ضرورة الاحتجاج بالحديث؛ لأنَّه يمثِّل نثر الفصحىٰ، وهذا جميل لكن يقابل هذا ويدفعه سببا أبي حيَّان، فإن أُسقط السَّببان؛ فيجب معرفة سبب ترك مَن تقدَّم من أهل النَّحو الاحتجاج بالحديث.

سابع عشر: أنَّ ابن مالكٍ هو أوَّل من احتجَّ وخالف قواعد النَّحويِّين بسبب اعتماده علىٰ الحديث، وهو المتوسِّع في الاحتجاج به، دليل ذلك قوله في كتابه

---

(١) هو حديث البراء بن عازب في الصَّحيحين، جاء في رواية البخاريِّ: قال: قال النَّبيُّ صلَّىٰ الله عليه وسلَّم: "إذا أتيت مضجعك فتوضَّأ وضوءك للصَّلاة، ثُمَّ اضطجع علىٰ شقِّك الأيمن، ثُمَّ قل: اللهمَّ أسلمت وجهي إليك، وفوَّضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبةً ورهبةً إليك، لا ملجأ ولا منجىٰ منك إلَّا إليك، اللهمَّ آمنت بكتابك الَّذي أنزلت، وبنبيِّك الَّذي أرسلت، فإن متَّ من ليلتك متَّ علىٰ الفطرة، واجعلهنَّ آخر ما تتكلَّم به" قال: فرددتها علىٰ النَّبيِّ -صلَّىٰ الله عليه وسلَّم- فلمَّا بلغت: "اللهمَّ آمنت بكتابك الَّذي أنزلت" قلتُ: ورسولك، قال: "لا، ونبيِّك الَّذي أرسلت". [الجامع الصَّحيح للبخاريِّ: ١/ ١١٥، رقم (٢٤٥)، (باب فضل مَن بات علىٰ الوضوء)].

(شواهد التَّوضيح والتَّصحيح) عن النَّحويِّين: وَفاتَهم؛ يعني النَّحويِّين، وعبارات من نحو ذلك.

ثامن عشر: إن كان الدَّافع لابن مالكٍ لصنع ذلك هو إمامته في الحديث وعلمه به فلماذا لم يصنِّف كتابه (شواهد التَّوضيح والتَّصحيح) في بلاده الأندلس مثلاً قبل مقدمه الشَّأم تعضيداً للعربيَّة وخدمةً للحديث؟ وليس بعد أن عرض عليه الشَّيخ شرف الدِّين اليونينيِّ -بسبب أنَّه عالم كبير بالعربيَّة- نسخته من صحيح البخاريِّ قراءةً عليه؛ ليصحِّح نسخته ويصوِّب ما فيها ممَّا يُشكل عليهم، فإن قيل قد ترك الأندلس صغيراً قبل البراعة فيقال: لمَّا أن أصبح عالمًا بالحديث وبَرَع بالعربيَّة لِمَ لم يصنعْ مثل ذلك في بقيَّة كتب الحديث المدوَّنة كصحيح مسلمٍ والسُّنن الأربع؟ تتمَّة لنحو العربيَّة ودركًا للفوت وخدمة للحديث.

تاسع عشر: أنَّ عدم التَّفريق بين الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به[1] من قِبل الدَّارسين أوقع دراساتهم في اضطراب نظرٍ وخلخلة فهمٍ وتضارب

(١) ثمَّة فرق بين الاحتجاج والاستشهاد، فالاحتجاج استخراج القاعدة من الحديث، ويعدُّ منه ما صنعه ابن مالك في كتابه (شواهد التَّوضيح والتَّصحيح) من مثل قوله: "وفات النَّحويَّين"، وأمَّا الاستشهاد فهو إيراد الحديث شاهداً علىٰ القاعدة المذكورة، فالقاعدة مقعَّدة من قبلُ، وليس الحديث مصدراً للقاعدة كالاحتجاج، ومن الاستشهاد صنيع أبي حيَّان من إيراده الأحاديث في كتبه النَّحويَّة كالتَّذييل والارتشاف.

تصوُّرٍ. والاحتجاج ممتنع وأمَّا الاستشهاد فكان ممتنعًا سابقًا، ثُمَّ صار سائغًا بعدُ فيما صحَّ من الأحاديث، وثبت من الآثار.

وصدرت من عدم التَّفريق بينهما أحكامٌ غير سديدة، فمثلاً أبو حيَّان لم يحتجَّ بالحديث غير أنَّه استشهد به، وليس حاله كما وصفه د. قباوة أنَّه انخدع بكلام شيخه ابن الضَّائع، وبعد تعمُّق تجربته في البحث الحديثيِّ صار إلىٰ الاستشهاد بالحديث في مصنَّفاته الأخيرة(١).

المتمُّ عشرين: أنَّ النُّقوض والإجابات عن سببَي أبي حيَّان لم يدفعا السَّببين، ويبطلاهما، بل بقي السَّببان ناهضين، وذلك أنَّ السَّببين مصدرهما ومدفعهما الرِّواية، والدُّفوع نبعت واستُقيت من الدَّراية، فلم تتسلَّط علىٰ السَّببين حقيقةً وإن استوهم تسلطهما عليهما بما يدفعهما.

واحداً وعشرين: أنَّه يرد عند الباحثين المعاصرين ذكر (الُمَحدِّثين) و(المُحْدَثِين) في كتبهم وبحوثهم الَّتي درست القضيَّة، وذلك يؤدِّي أحيانًا إلىٰ وقوع لبسٍ، إذ ليس كلُّ الطَّابعين يكترثون بالشَّدَّات ويراعون الضَّبط، ففي بعض السِّياقات يقع اللبس في المراد، ولو استبدِل (المعاصرون) بـ(المحدَثين) لزال الإلباس، واندفع الإشكال.

اللهم اختم بالسَّعادة آجالنا، واقرن بالعافية غُدوَّنا وآصالنا، واصبب سجال عفوك على ذنوبنا. والحمد لله ربِّ العالمين

❁❁❁❁❁

(١) انظر: تاريخ الاحتجاج النَّحويِّ بالحديث النَّبويِّ: ٣٤٢-٣٤٣.

ثبت المصادر والمراجع:

- أبو حيَّان النَّحويِّ؛ د. خديجة الحديثيِّ، مطابع دار التَّضامن، منشورات مكتبة النَّهضة، العراق/ بغداد، ط (١)، العام: ١٣٨٥هـ = ١٩٦٦م.
- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب؛ لأبي حيَّان، تحقيق: د. رجب عثمان محمَّد، مطبعة المدنيِّ بمصر، نشر مكتبة الخانجيِّ بالقاهرة، ط (١)، العام: ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.
- ارتكاز الفكر النَّحويِّ علىٰ الحديث والأثر في كتاب سيبويه؛ د: محمود يوسف فجَّال، مطابع شرقان الغامديِّ، ط (١)، العام: ١٤٣٠هـ.
- إرشاد السَّاري شرح صحيح البخاريِّ؛ للقسطلاَّنيِّ، مصر، ١٣٢٦هـ.
- الاستشهاد بالحديث في المسائل النَّحويَّة؛ د. ياسر الطَّريقيُّ، نشر دار أشبيليا للنَّشر والتَّوزيع، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة/ الرَّياض، ط(الأولىٰ)، العام: ١٤٣٣هـ =٢٠١٢م.
- أصول النَّحو العربيِّ؛ د. محمَّد خير الحلوانيُّ، النَّاشر الأطلسيُّ، ط العام: ١٩٨١م.
- إعراب الحديث النَّبويِّ؛ للعكبريِّ، تحقيق: د. عبد الإله نبهان، دار الفكر، سوريَّة/ دمشق، ط (٣)، العام: ١٤٣١هـ = ٢٠١٠م.
- الاقتراح في علم أصول النحو؛ للسُّيوطيِّ، تحقيق: د. حمدي عبد الفتاح مصطفىٰ خليل، نشر مكتبة الآداب بالقاهرة، ط(الثَّالثة)، العام: ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.
- ألفيَّة العراقيِّ (التَّبصرة والتَّذكرة في علوم الحديث)؛ للحافظ العراقيِّ،

تحقيق: أ. العربيِّ الـدَّائز الفريـاطيّ، مكتبـة دار المنهـاج، المملكـة العربيَّـة السُّعوديَّة/ الرِّياض، ط (٢)، العام: ١٤٢٨هـ.

- إنباه الرُّواة علىٰ أنباه النُّحاة؛ للقفطيِّ، تحقيق الأستاذ: محمد أبو الفضـل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، بيروت/ لبنان، ط(الأولىٰ)، العام: ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م.
- الإيضـاح في علـل النَّحو؛ للزَّجَّـاجيِّ، تحقيق: د. مـازن المبـارك، دار النَّفائس، بيروت/ لبنان، ط(الخامسة)، العام: ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
- تاريخ الاحتجاج النَّحويِّ بالحديث الشَّـريف بحثٌ وثائقيٌّ للتَّأصـيل؛ د. فخر الدِّين قباوة، دار الملتقىٰ، سوريَّة/ حلب، ط (١)، العام: ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.
- التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل؛ لأبي حيَّان الأندلسيِّ، تحقيق: د. حسـن هنداويٍّ، نشـر دار كنوز إشـبيليَّا للنَّشـر والتَّوزيع، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة/ الرياض، ط (١)، ج (١٦): العام: ١٤٤٠هـ = ٢٠١٩م.
- تحرير الرِّواية في تقرير الكفاية (شـرح كفاية المتحفِّظ)؛ لابن الطَّيِّب الفاسـيِّ، تحقيق: د. علي حسـين البوَّاب، دار العلوم للطباعة والنَّشـر، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة/ الرِّياض، ط (١)، العام: ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.
- تعليق الفرائد علىٰ تسـهيل الفوائد؛ للدَّماميِنيِّ، تحقيق: الشَّـيخ د. محمَّد بن عبد الرَّحمن المفدَّىٰ، مطابع الحميضـيِّ، المملكة العربيَّة السُّـعوديَّة/ الرِّياض، ط (٢)، العام: ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

• توظيف الحديث الشَّـريف في البحث النَّحويِّ؛ د. فخر الدِّين قباوة، دار السَّـلام للطِّباعة والنَّشـر والتَّوزيع والتَّرجمة، مصـر/ القاهرة، ط (١)، العام: ١٤٤١هـ = ٢٠١٩م.

• الجامع الصَّـحيح للبخاريِّ برواية أبي ذرٍّ الهرويِّ، تحقيق: الشَّـيخ عبد القادر شيبة الحمد، ط (١)، العام: ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م.

• الحـديـث النَّبويِّ في النَّحو العربيِّ؛ د. محمود فجَّـال، نشـر نـادي أبهـا الأدبيِّ، المملكة العربيَّة السُّعودية/ الرِّياض، ط (١)، العام: ١٤٠٤هـ.

• خزانة الأدب ولبُّ لباب لسـان العرب؛ للبغداديِّ، تحقيق الأسـتاذ: عبد السَّلام هارون، مطبعة المدنيِّ بمصر، نشر مكتبة الخانجيِّ بالقاهرة، ط (٤)، العام: ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

• الخصـائص؛ لابن جنِّي، تحقيق الأسـتاذ: محمَّد عليّ النَّجَّار، دار الكتب المصريَّة.

• دراسـات لغويَّة (القياس في الفصـحىٰ- الدَّخيل في العاميَّة)؛ د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرِّسالة، لبنان/ بيروت، ط (٢)، العام: ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

• سـيبويه إمام النُّحاة؛ للأسـتاذ: عليّ النَّجديّ ناصـف، طبعة المطبعة العثمانيَّة بالدَّرَّاسـة، ونشـر عالم الكتب، مصـر/ القاهرة، ط (٢)، العام: ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

• سير أعلام النبلاء؛ للذَّهبيِّ، تحقيق الشَّيخ: شعيب الأرناؤوط، وَمحمَّد

نعيم العرقسوسيِّ، مؤسسة الرِّسالة، بيروت/ لبنان، ط(الأولىٰ)، العام: ١٤٠٣هـ =١٩٨٣م.

• السَّير الحثيث إلىٰ الاستشهاد بالحديث في النَّحو العربيِّ النَّحويُّ؛ د. محمود فجَّال، نشر نادي أبها الأدبيِّ، مطبعة العبيكان، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة/ الرِّياض، ط (١) العام: ١٤٠٧هـ.

• شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح؛ لابن مالكٍ، تحقيق أ: عبد الله ناصير، دار البشائر الإسلاميَّة للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، لبنان/ بيروت، ودار الكمال المتَّحدة، سوريَّة/ دمشق، ط (١)، العام: ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م.

• طبقات النَّحويِّين واللغويِّين؛ للزُّبيديِّ، تحقيق الأستاذ: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، طبعه ونشره: محمَّد الخانجيِّ، مصر/ القاهرة، ط (١) العام: ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.

• طيِّبة النَّشر في القراءات العشر؛ لابن الجزريِّ، ضبطها المقرئ: محمَّد تميم الزُّعبيُّ، مكتبة دار ابن الجزري، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة/ المدينة المنورة، ط (٥)، العام: ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

• فيض نشر الانشراح من روض طيِّ الاقتراح؛ لابن الطَّيِّب الفاسيِّ، تحقيق: د. محمود يوسف فجَّال، طبعة دار البحوث للدِّراسات الإسلاميَّة وإحياء التُّراث، الإمارات العربيَّة المتَّحدة/ دبيّ، ط (٢)، العام: ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

• القرارات النَّحويَّة والتَّصريفيَّة لمجمع اللغة العربيَّة بالقاهرة؛ د. خالد بن سعود العصيميّ، دار التَّدمريَّة، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة/ الرِّياض، ط (١)، العام: ١٤٢٣ = ٢٠٠٢هـ.

• الكتاب (كتاب سيبويه)، تحقيق الأستاذ: عبد السَّلام هارون، مطبعة المدنيِّ بمصر، نشر مكتبة الخانجيِّ، مصر/ القاهرة، ج (١)، الطَّبعة (٣)، العام: ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.

• مجالس العلماء؛ للزَّجَّاجيِّ، تحقيق الأستاذ: عبد السَّلام هارون، مكتبة الخانجيِّ للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، مصر/ القاهرة، ط (٣)، العام: ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

• مجلَّة مجمع فؤاد الأوَّل للغة العربيَّة، مطبعة دار الكتب المصريَّة، مصر/ القاهرة، شعبان ١٣٥٦هـ = أكتوبر ١٩٣٧م.

• مجمع اللغة العربيَّة في ثلاثين عامًا (١٩٣٢-١٩٦٢م)، مجموعة القرارات العلميَّة في الدَّورة (١-٢٢)، إعداد: د. محمَّد خلف الله أحمد وَ د. محمَّد شوقي أمين، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة، مصر/ القاهرة، ط العام: ١٣٨٣هـ = ١٩٦٤م.

• المحدَّث الفاصل بين الرَّاوي والواعي؛ للرَّامهرمزيَّ، تحقيق: د. محمَّد عجَّاج الخطيب، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، لبنان/ بيروت، ط (٣)، العام: ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

• المدارس النَّحويَّة؛ د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر/ القاهرة،

ط(٧).

• مراحل تطوُّر الدَّرس النَّحويِّ؛ أد. عبد الله بن حمد الخثران، دار التَّدمريَّة، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة/ الرِّياض، ط (١)، العام: ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.

• مرويَّات نحاة الكوفة علىٰ نهاية القرن الثَّالث الهجريِّ وأثرها في النَّحو والصَّرف؛ د. إبراهيم بن سليمان المطرودي، طبعة جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، ط (١)، العام: ١٤٣٨ه= ٢٠١٧م.

• *(بحث)* مسألة: احتجاج النُّحاة بالحديث الشَّريف في مناهج المحْدَثين: الشَّاعر والحديثيِّ وقباوة نموذجًا؛ د. خلود إبراهيم العموش، مجلَّة جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة:(العلوم العربيَّة)، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة/ الرِّياض، العدد العاشر، العام: المحرَّم ١٤٣٠هـ.

• معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلىٰ معرفة الأديب)؛ لياقوت الحمويِّ، تحقيق: د. إحسان عبَّاس، طبعة دار الغرب الإسلاميِّ، بيروت/ لبنان، ط (١)، العام: ١٩٩٣م.

• المقاصد الشَّافية في شرح[خلاصة] الكافية؛ للشَّاطبيِّ الأندلسيِّ، تحقيق: د. عبد الرَّحمن بن سليمان العثيمين، وزملائه، طبعة جامعة أمِّ القرىٰ، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة/ مكَّة، ط (١)، العام: ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

• مقدِّمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح؛ لابن الصَّلاح، تحقيق: د. عائشة عبد الرَّحمن (بنت الشَّاطئ)، دار المعارف، مصر/ القاهرة، ط العام:

١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م.

• المهذَّب في علم أصـول الفقه المقارن؛ أد. عبد الكريم بن عليٍّ النَّملة، الرُّشـد ناشـرون، المملكة العربيَّة السُّـعوديَّة/ الرِّياض، ط (١)، العام: ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.

• مهمَّات علوم الحديث؛ د. إبراهيم بن عليّ آل كليب، مكتبة الورَّاق، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة/ الرِّياض، ط (١)، العام: ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

• (بحث) موقف أبي حيَّان الأندلسـيِّ من الاسـتشـهاد بالحديث في كتابه (منهج السَّـالك في الكلام علىٰ ألفيَّة ابن مالك)؛ د. أحمد الجنديّ، مجلَّة التُّراث النَّبويِّ، العـدد (٣)، السَّـنـة (٢، المجلـد (١)، العـام: المحرَّم ١٤٤٠هـ= ٢٠١٨م.

• موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث الشَّريف؛ د. خديجة الحديثيّ، دار الرَّشيد، منشورات وزارة الثَّقافة والإعلام، العراق/ بغداد، العام: ١٩٨١م.

• نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء؛ للأنباريِّ، تحقيق الأسـتاذ: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيِّ، مصر/ القاهرة، العام: ١٩٩٨م.

• نشـأة النَّحو وتاريخ أشـهر النُّحاة؛ للشَّـيخ: محمَّد الطَّنطاويِّ، راجعه وعَلَّق عليه: سـعيد محمَّد اللحَّام، عالم الكتب للطِّباعة، لبنان/ بيروت، ط (١)، العام: ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

References:

... Abu Hayan Al-Nahaway & khadija Al-Hadesy, Tadamon Printing House, Publications of Nahdah Library, Iraq, ed.1, 1966/1385Ah.

... Mohamoud Yousif Fajal, The Grammar Thought Based on Speech and The Impact of Sepoyah Book, Sharqan Al-Ghamdi Printings, 1st. ed., 1430Ah.

... Al-Ghaslani, Guidance of Saary For Illustrating Sahyh Al-Bukhari, Egypt, 1326Ah.

... Yaser Al-Turaiffi, Citation of Speech In Grammar Issues, Ashbiliya Printing & Distribution House, Ryadh, Kingdom of Saudi Arabia, 1st ed., 2012/1433Ah.

... Mohammed Al-Khair Al-Halwani, Arabic Essential Grammar, Atlantic Publisher, 1981.

... Nabawi & Aakabari, Modern Syntax of Nabawi, Aakabari, verified by Abdullah Nabhani, Dar Al-Fakir, Damascus, Syria, 3rd. ed., 2010/1431Ah.

... Syottui, Proposal In Essential of Grammar, verified by Hamdi Abdelfatah M. Khalil, Published, Arts Library, Cairo, 3rd ed., 2007/1428Ah.

... Hafiz Al Iraqi, Long Poem of Iraqi (Insight & Remembrance In Speech Sciences), verified by Al-Rabi Dayz Al-Fryadhi, Library of Almunhaj House, Ryadh, KSA, 2nd ed., 1428Ah.

... Al-Ghaftti, Narrators Reminder with Grammarians Attention, verified by Mohammed Abu Al-Fadhul Ibrahim, Modern Library, Bruit, Lebnan, 1st ed., 2004/1424Ah.

... Al-Zagagi, Explanatory of Shortcomings In Grammar, verified by Mazin Al-Mubarak, Al-Nafays Printing House, Bruit, Lebanon, 5th ed., 1986/1425Ah.

... Fakhar Eldin Ghabaua, History of Grammar Rejection For Honorable Hadith, Documentary

Research for Originality, Al-Multaga Printing House, Halab, Syria, 1st ed., 2004/1425Ah.

... Abu Hayan Al-Andulosi, Attachment and completion In Explaining Book of Facilities, verified by Hassan Hindawi, Published, Dar Kanoz Ashbilia For Publication and Distribution, Raydh, KSA, 1st ed., 1983/1403Ah.

... Ibn Eltayb Al-Fasai, Free Novel In Sufficient Report (Explaining of Reserved Sufficiency), verified by Ali Husain Albuab, Dar Alalum For Publication and Distribution, Raydh, KSA, 2nd ed., 2004/1425Ah.

... Damameni, To Give Up Uniqueness For Facilitating Benefits, verified by Mohammed Abdrahman Almafadi, Alhamidhy Printing House, Ryadh, KSA, 2nd ed.,2004/1425Ah.

... Fakhar Eldin Ghabaua, Using Honorable Hadith For Grammar Research, Dar Salam For Publishing, Distribution and Translation, Cairo, Egypt, 1st ed., 2019/1441Ah.

... Mahmoud Fajal, The Prophetic Hadith In Arabic Grammar, Published by Abaha Literary Forum, Ryadh, KSA, 1st ed., 1404Ah.

... Baghdadi, Safe of Art and Essence of Arab Tongue, verified by Abdusalam Haroun, Almadani Press, published by Alkhanji Library, Cairo, Egypt, 4th ed., 1997/1418Ah.

... Ibn Genni, Characteristics, verified by Mohammed Ali Najar, House of Egyptian Books.

... Abdusabour Shaeen, Linguistics Studies, (Analogy In Classic & Alien In Slang), Mission Institution, Beruit, Lebnan, 2nd . ed.,1986/1406Ah.

... Ali Nagdi Nasif, Sepoyah, Leader of Grammarians, published by Othmani Press in Darasah, and Books World, Cairo, Egypt, 2nd . ed., 1979/1399Ah.

... Zadhbi, Biography of Top Nobles, verified by Shaikh Shuaib Arnwoot & Mohammed Naim Alarqasousi, Founder of Mission Institution, Beruit, lebnan, 1st ed., 1983/1403Ah.

...Fakhar Eldin Ghabaua, Swift Pursue Towards Citing Hadith in Arabic Grammar, published by Abaha Literary Forum, Alabikan Press, Ryadh, KSA, 1st .ed, 1407Ah.

... Ibin Malik, Corrective & Explanatory Evidences For Comprehensive Correction Problems, verified by Abdullah Naseer, Dar Islamic Bushair For Publishing, Publications and Distribution, Beirut, Lebanon and Dar Alkamal United Press, Damascus, Syria, 1st ed., 2011/1432Ah.

... Zubaidi, Categories of Linguistics and Grammarians, verified by Mohammed AbulFadul Ibrahim, published and distributed by Mohammed Khanji, Cairo, Egypt, 1st ed., 1954/1373Ah.

... Abul Tayb AlFasi, Abundance of Spreading Pleasure from Tai Garden, verified by Mahmoud Yousif Fajal, Islamic Studies, Researches and Heritage Rising Press House, Dubai,UAE, 2nd ed., 2002/1423Ah.

... Khalid Bin Saud Alusaimi, Grammatical and Conjugate Decisions For Arabic Language Complex In Cairo, Dar Altadmeriah, Raydah, KSA, 1st ed., 2002/1423Ah.

... Sepoyah Book, Verified by Abdusalam Haroun, Almadani Press, published by Alkhanji Library, Cairo, Egypt, 1st & 3rd ed., 1988/1408Ah.

... Al-Zagagi, Academic Council, verified by Abdusalam Haroun, Almadani Press, published by Alkhanji Library, Cairo, Egypt, 3rd ed., 1999/1420Ah.

... The Journal of Arbic Language Complex For Fouad Alawal, Egyptian Books Press, Cairo, Egypt, Oct.1937/Shaban 1356Ah.

... Thirty Years of Arabic Language Complex (1932-1962), Collection of Scientific Decisions In Session (1-22), prepared by Mohammed KhalafAllah Ahmed & Mohammed Shuggi Amin, Publications of Arabic Language Complex, Cairo, Egypt, Published in 1964/1383Ah.

... Ramhrmezzi, The Modernized Distinction Between Storyteller and Awareness, verified by Mohammed Aujah Khatyb, Dar AlFakir For Printing, Publication and Distribution, Bruit, Lebanon, 3rd ed., 1984/1404Ah.

... Shuggi Dayph, Grammatical School, Dar Almarif, Cairo, Egypt, 7th ed., Grammar Lesson Development Stages,

... Abdullah Bin Hamad AlKhuthran, Dar Altadmeriah, Raydah, KSA, 1st ed., 2013/1434Ah.

... Khaloud Ibrahim Amoush, Issue (Thesis), The Rejection of Grammarians For Honorable Hadith In Latest Methods, Models From Al Sha'ar , Alhadithy and Ghabaua, Journal of Islamic University of Imam Mohammed Bin Saud, Arabic Sciences, Raydh, KSA, Issue No.(10), Muhram 1430Ah.

... Yagott Alhamoy, Dictionary of Litterateurs (Guide of Proficient To Know Litterateur), verified by Ihssan Abass, Printed by Western Islamic House, Bruit, Lebanon, 1st ed., 1993.

... Shattbi Alandolusi, Adequate Intention In explaining Summary of Kaffiya (Sufficient), verified by Abdulrahman Bin Suliman Othaimanin & others, printed in University of Om Alqura, Ryadh, KSA, 1st ed., 1998/1419Ah.

... Ibrahim Bin Ali Al-Kulaib, Speech (Hadith) Sciences Functions, Alwaraq Library, Ryadh, KSA, 1st ed., 2007/1428Ah.

... Ibn Alsalah, Introduction of Alsalah For Advantages of Terminology, verified by Aisha Abdulrahman (Bint Al-Shatti), Dar Almarif, Cairo, Egypt, printed in 1989/1409Ah.

... Ahmed Algunidi, The Attitude of Abi Hayan Alandolusi Against Citing From Speech (Hadith) in his book, (Free Approach In Speech Related to Ibn Malik, One Thousand Poem), Journal of Prophetic Heritage, Issue No.(3), Year (2), Vol.(1), 2018/Muhram1440 Ah.

... Khadija Al-Hadesy,The Attitude of Grammarians Towards Rejection of Honorable Hadith, Dar Alrashid, Publications of Ministry of Information & Culture, Baghdad, Iraq, 1981.

... Al Anbari, The Drive in Litterateurs Categories, verified by Mohammed Abul Fadul Ibrahim, Dar AlFakir AlRabi, Cairo, Egypt, 1998.

... Shaikh, Mohammed Tantaoy Origin of Grammar and History of Famous Grammarians, revised and commented by Said Mohammed Aluham, World of Books Press, Bruit, Lebanon, 1st ed., 1997/1417Ah.

فهرس محتويات البحث:

المحتوى	الصفحة
ملخَّص البحث	١٩١٦
المقدِّمة	١٩٢٠
التَّمهيد	١٩٢٨
المبحث الأوَّل: أسباب متوهَّمة لقضيَّة عدم الاحتجاج بالحديث	١٩٣٨
أسباب ذات أصلٍ	١٩٤٤
أسباب دخيلة.	١٩٤٥
١- السَّبب الفكريُّ السَّياسيُّ	١٩٤٦
٢- عدم الخبرة العلميَّة بالحديث	١٩٤٦
٣- العقدة السِّيبويهيَّة	١٩٤٦
المبحث الثَّاني: معالجات انفعالية وتهم ارتجالية في قضية الاحتجاج بالحديث	١٩٥٤
المبحث الثَّالث: سبب عدم نسبة الأحاديث ورفعها في كتاب سيبويه	١٩٦٣
المبحث الرَّابع: السَّبب الحقيقيُّ في عدم الاحتجاج بالحديث	١٩٧٥
الخاتمة	١٩٨٥
ثبت المصادر والمراجع	١٩٩٢